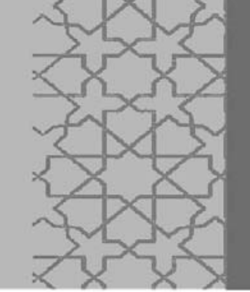


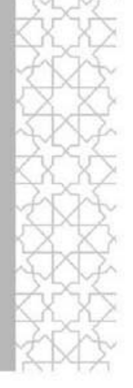
مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الثالث والثلاثون
شوال ١٤٣٥هـ



www.imamu.edu.sa
e-mail: journal@imamu.edu.sa



تفسير الكشاف
بين التحليل والتأويل

د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر
قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



تفسير الكشاف بين التحليل والتأويل

د. عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر
قسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

هذا بحث يعرض لكشاف الزمخشري، ويكشف عن مواضع الإجادة فيه، ويبين كيف توصل مؤلفه من خلاله إلى إبراز بلاغة القرآن، وإماطة اللثام عن وجوه الإعجاز، ثم يكشف البحث عن أثر الكتاب في الساحة البلاغية، وكيف انتفع به البلاغيون وغيرهم، ثم يعرض للمخالفات العقدية وغير العقدية التي بثها الزمخشري في الكتاب مستغلا قدرته البيانية، مما كان سببا للنيل من الكتاب، وينتهي البحث بعد ذلك إلى وضع حلول ومقترحات، يمكن من خلالها إصلاح هذا السفر المهم، والانتفاع به على الوجه المرضي الآمن.

An Explanatory, Analytical Study of TafsirAl-Kashshaaf

Dr. Abdulmohsin A .Al-Askar
Department of Rhetoric, Critique and Islamic literature,
College of Arabic Language
Imam Muhammed bin Saud Islamic University

Abstract:

The present research paperexaminesAz-Zamakhsharee's*Al-Kashshaaf*, shows itspoints of excellenceand howits author has, to a great extent, managed to highlight theeloquence ofthe Qur'an and revealthe various forms ofits miraculous nature in this respect. It also discusses the impact the book has left in the rhetorical arenaand howit has benefited rhetoricians and others. Furthermore, it sheds some light onthe mistakes pertaining to the Islamic creed and other issues which Az-Zamakhshareeincludedin his book, taking advantage of hisrhetorical ability, which was the reason behind the criticism which the book received.It concludes by presenting solutionsand suggestions which rightly serve to correct the errors in this monumental work and, thus;utilize it in the best and safest way.

المقدمة

الحمد لله حق حمده، وصلى الله وسلم على نبيه وعبده، أما بعد:

فإن من المعلوم عند أولي الإنصاف أن تفسير الكشاف للزمخشري من أعظم كتب التفسير البلاغي، على ما عرف به صاحبه من الاعتزال، عفا الله عنه، ولقد تبين لي حين كنت أكتب بحث البلاغة في ضوء مذهب السلف في الاعتقاد[1] أن الزمخشري أكبر شخصية علمية حاولت استغلال البلاغة لخدمة معتقدها، أعني في محيط أهل السنة بالمعنى العام، دع عنك الفرق الأخرى، ولقد أثار صنيعه هذا حفيظة العلماء عليه، فتكلموا فيه وفي كتابه الكشاف،وأبعد بعضٌ فنادى بهجر الكتاب، وتحريم النظر فيه، وأن غيره يغني عنه، فأحببت في هذا البحث - بمقدار ما تتيحه المجلة من مساحة - أن أخص الكشاف ببحث كاشف يتوخى العدل ما اسطعت إلى ذلك سبيلا، وكان غرضي من الكتابة هدفين:

الأول: إنصاف الكشاف ببيان ماله وما عليه.

ثانيا: وضع المنهجية الصحيحة للإفادة من الكشاف.

وسميت البحث (تفسير الكشاف بين التحليل والتأويل)، وأردتُ بالتحليل ما أجاد فيه مؤلفه من التحليل المبدع لكلام الله تعالى، والكشف عن بلاغته البالغة حد الإعجاز، وقصدتُ بالتأويل ما صرفه المؤلف من آي الذكر الحكيم بغير برهان سائغ، ليوافق معتقده، فالبحث يقف بين موقفي الزمخشري في التفسير، ما أبدع في تحليله، وما اشتط في تأويله، ليصل من ذلك إلى القول المنصف في الكشاف والمنهج الصحيح في التعامل

---

(١) نشر ضمن السجل العلمي لندوة الدراسات البلاغية الواقع والمأمول في المدة ٢١-٢٢/٦/١٤٣٢هـ. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

معه. وآمل أن يسد البحث فراغا في المكتبة البلاغية، فإن البلاغيين أكثر من غيرهم رجوعا إلى الكشاف، أو من أكثرهم.

أسأل الله أن يجعلنا من القوامين بالقسط، وأن يهدينا لكلمة الحق في الرضا والغضب، إنه تعالى أكرم مسؤول وأعظم مأمول.

منزلة الكشاف

إنَّ الكلام على تفسير الكشاف واسع المدى، متعدد الجوانب، فهو أحد أشهر كتب التفسير بالرأي، ويكفيه شرفا عند مؤلفه أنه ألفه لجماعته المعتزلة العدلية كما سماهم، ولكن الكتاب صار له شأن، وبات أهل الفرق الأخرى يرجعون إليه، ويفيدون منه في شقه المهم، الذي هو العربية وبلاغة القرآن، يقول الزمخشري في مقدمته: "ولقد رأيت إخواننا في الدين من أفاضل الفئة الناجية العدلية، الجامعين بين علم العربية والأصول الدينية، كلما رجعوا إليَّ في تفسير آية، فأبرزتُ لهم بعض الحقائق من الحجب، أفاضوا في الاستحسان والتعجب، واستُطيروا شوقا إلى مصنف يضم أطرافا من ذلك، حتى اجتمعوا إلي مقترحين أن أملي عليهم الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، فاستعفيت، فأبوا إلا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدين وعلماء العدل والتوحيد، والذي حداني على الاستعفاء على علمي أنهم طلبوا ما الإجابة إليه عليَّ واجبة؛ لأن الخوض فيه كفرض العين، ما أرى عليه الزمان، من رثاثة أحواله، وركاكة رجاله، وتقاصر هممهم عن أدنى عُدد هذا العلم، فضلا أن تترقى إلى الكلام المؤسس على علمي المعاني والبيان"[1].

---

(١) الكشاف (١/ ١٥).

لقد ألف الزمخشري كتابه الكشاف بأخَرة من حياته، أي فيما بين الستين والسبعين من عمره، وهو ما عبر عنه بقوله في مقدمته: "وناهزت العشر التى سمتها العرب دقَّاقة الرقاب"[1]، فمعنى أن ذلك أنه ألف الكشاف بعد ما تكاملت علومه، ونضجت مواهبه، وصار مرجعا معتبرا لدى جماعته المعتزلة، كما أنه ألفه وهو في هناء بال ونعومة حال، حيث صنفه وهو مجاور بمكة جواره الثاني، يضاف إلى ذلك أنه لقي كفًا ندية من أميرها عُلَيّ بن حمزة بن وهَّاس الحَسَني الشريف الممدح، فلهذا أشاد به في مقدمة ديوانه، إذ يقول:

ولولا ابنُ وهَّاسٍ وسابغُ فضلهِ رَعيتُ هَشيمًا واستقيتُ مُصَرَّدا[2]

ولا يلبث أن يظهر سروره بمقامه بمكة، ومجاورته البيت الحرام، وأن يذكر ذلك في تفسيره شكرا لله على نعمه، كقوله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ﴾ [العنكبوت: ٥٦] يقول: "معنى الآية: أنّ المؤمن إذا لم يتسهل له العبادة في بلد هو فيه، ولم يتمش له أمر دينه كما يحب، فليهاجر عنه إلى بلد يقدّر أنه فيه أسلم قلباً، وأصح دينًا، وأكثر عبادة، وأحسن خشوعًا. ولعمري إن البقاع تتفاوت في ذلك التفاوت الكثير، ولقد جربنا وجرّب أوّلونا، فلم نجد فيما درنا وداروا: أعون على قهر النفس، وعصيان الشهوة، وأجمع للقلب المتلفت، وأضم للهم المنتشر، وأحث على القناعة، وأطرد للشيطان، وأبعد من كثير من الفتن، وأضبط للأمر الديني في الجملة من سكنى حرم الله، وجوار بيت الله، فللَّه الحمد على ما سهل من ذلك وقرب، ورزق من الصبر وأوزع من الشكر"[3].

---

(١) الكشاف (١/١٨).

(٢) ديوان الزمخشري (ص١). المُصَرَّد: القليل.

(٣) الكشاف (٢/٤٠٠).

فلما اجتمعت له تلك الأسباب طابت نفسه، وتحركت قريحته، فكان من آثار ذلك أن تيسر له تأليف الكشاف في مدة وجيزة في نظره، هي سنتان وأربعة أشهر، أشار إليها بمدة خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهو أقل الخلفاء الراشدين أياما في مدة حكمه، وهذا يتناسب مع ما أراده الزمخشري من قصر المدة في تأليف الكشاف، نسبة إلى المدد التي ألف فيها غيره من كتب التفسير التي في جِرمه، هذا مع أنه قدَّر له أن تكون مدة تأليفه ثلاثين سنة، ورَجَعَ الفضلَ في ذلك إلى مقامه بجوار البيت الحرام. ويلوح من كلامه أنه كان معجبا بتفسيره، ولذا كان يقول:

إنَّ التفاسير في الدنيا بلا عدد	وليس فيها لعمري مثل كشّافي
إنْ كنتَ تبغي الهدى فالزم قراءته	فالجهل كالداء والكشاف كالشافي[1]

ويذكر الزمخشري في مقدمة الكشاف أن هناك أمالي أملاها في وقت سابق على بعض الآيات سارت بها الركبان، وذلك قبل أن يدخل مكة في جواره الثاني، وكان يُسأل عنها في كل بلد يدخلها، على كثرة ما دخل من البلاد[2]، حتى دخل مكة فوجد أميرها ابن وهّاس يسأله عن تلك الأمالي، وكان شديد الرغبة فيها، حتى إنه هم أن يرحل إليه في خوارزم ليأخذها منه، وحينئذ لم يجد الزمخشري بدّاً من تأليف الكشاف[3].

---

(١) ديوان الزمخشري (ص٣٩٦).

(٢) يقول عن نفسه في أساس البلاغة (٧٨/١) (ترب): "وطئتُ كلَّ تربة في بلاد العرب".

(٣) ينظر: الكشاف (١٨/١).

ويبدو أن تلك الأمالي التي تفرقت في البلاد هي التي تسمى في بعض المصادر القديمة بالكشاف القديم[١]، والله أعلم. ويبدو أيضا أنها فقدت واختفت، لأنها تفسير غير متكامل، ولأن الكشاف بصورته الأخيرة هو المعتمد عند المصنف؛ لأنه تفسير لكامل القرآن، ولأن مصنفه كتبه بيده، وحرره تحريرا، فلذلك تلقاه الناس عنه، وتركوا تلك الأمالي، حتى نسيت وانقرضت.

وأيًّا ما كان، فيكفي الزمخشري فخرا عند نفسه أن يكون صاحب مدرسة في التفسير البلاغي، وأن يكون كما قيل: أكبر دارس لبلاغة القرآن من المفسرين[٢]، ولقد حاكاه كثيرون، وترسم خطاه جماعات، ومن أشهر السائرين على سننه المقتبسين من ناره البيضاوي والنسفي وأبو السعود، ومن بعدهم من أصحاب التفسير البلاغي.

وأحدث الكشاف دويًّا في الساحات العلمية، وقامت على هذا التفسير دراسات مختلفة، فمن ذلك ما وضع عليه من الحواشي الشارحة له، ومنها محاكمات له في اعتزاله، ومنها محاورات له في إعراباته، وشرح لشواهده الشعرية، ومنها تخريج لأحاديثه، وهذا من أجلِّها، كما فعل الحافظان الزيلعي وابنُ حجر، رحمهما الله، كما أفردت خطبته بالشرح، وفي كشف الظنون لحاجي خليفة عشرة أعمدة في خمس صفحات من القطع الكبير، كلها حديث عن الكشاف وما بني عليه من المصنفات الدارسة والشارحة والمتعقبة[٣]، وذلك قليل في تاريخ التأليف.

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن (١/٧٢و٣٠٤و٣٤٧و٢/٤١٧و٣/١٤٥و١٤٦و٢٨٧و٤/١٩٧و٣٨٥)، الإتقان في علوم القرآن (٥/١٦٤٣و١٨٢٤)، ورأيت نصًّا مهمًّا عند ابن تيمية في الرد على الرافضة في كتابه منهاج السنة (٤/١٣٧) عزاه إلى الزمخشري في تفسيره، ولم أجده في الكشاف المطبوع، فلعله في الكشاف القديم، والله أعلم.

(٢) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري (ص٩٥).

(٣) ينظر: كشف الظنون (٢/١٤٧٦).

وبلغ من إعجاب بعض العلماء بالكشاف أن كَتب عليه حاشيتين، كما فعل الفاضل يحيى بن القاسم اليمني (توفي بعد ٧٥٠هـ)، فقد صنف في ذلك: درر الأصداف وتحفة الأشراف[١]. وأجل حواشيه وأكبرها وأغزرها فائدة حاشية الطيبي (ت٧٤٣هـ) الموسومة بفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، وقد طبعت حديثا.

لقد أفرغ الزمخشري جهدا كبيرا في تفسير كتاب الله، وكان أكبرُ همه استخراجَ الوجوه البلاغية في القرآن؛ لأن كل وجه بلاغي في القرآن هو من أدلة إعجازه[٢]، وظاهر أنه استقر في نفس الزمخشري أن القرآن استوعب جميع شعب البلاغة التي يحتملها اللسان العربي، فلم يدع القرآن وجها من وجوه البلاغة يمكن أن يرد في كلام إلا اشتمل عليه، استمع إليه يقول: "ولله در أمر التنزيل وإحاطته بفنون البلاغة وشعبها! لا تكاد تستغرب منها فنا إلا عثرت عليه فيه على أقوم مناهجه، وأسد مدارجه"[٣]. وتبعا لذلك فقد صرح الزمخشري بأن نظم القرآن هو أمٌّ الإعجاز، والقانونُ الذي وقع عليه التحدِّي، وأن مراعاتَه أهمٌّ ما يجب على المفسر[٤]، وذكر في مقدمة أساس البلاغة أن الله تعالى "أنزل كتابه مختصا من بين الكتب السماوية بصفة البلاغة، التي تقطَّعت عليها أعناقُ العِتَاقِ السُّبَّق، وَوَنَتْ عنها خُطا الجيادِ القُرَّح"[٥].

فالزمخشري يرى أن الإعجاز من جهة النظم هو الأهم، وأن نظم القرآن هو مناط التحدي، ومعنى ذلك أنه يرى أن الإعجاز البلاغي للقرآن هو الأهم، وأنه قطب الرحى

---

(١) ينظر: السابق (١٤٨٠/٢). وقد حقق (تحفة الأشراف) في رسائل علمية في جامعة الأزهر.

(٢) ينظر: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية (ص٢٠١).

(٣) الكشاف (٢٠٤/١).

(٤) ينظر: الكشاف (٢٤٢/٢).

(٥) أساس البلاغة (١/ج).

الإعجاز، وأن بلاغة القرآن كانت مناط التحدي. وتبعا لذلك فعلم البلاغة عنده هو الوسيلة إلى إدراك اعجاز القرآن من جهة نظمه، كما صرح بذلك في فاتحة كشافه، يقول: "إن أملأ العلوم بما يغمر القرائح، وأنهضها بما يبهر الألباب القوارح، من غرائب نكت يلطُف مسلكها، ومستودعات أسرار يدِقُّ سَلْكُها، علمُ التفسير الذي لا يتم لتعاطيه، وإجالة النظر فيه كل ذي علم.... فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلم وإن بزَّ أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظُ القصص والأخبار وإن كان من ابن القِرِّيَّة[1] أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ، والنحويُّ وإن كان من سيبويه، واللغوي وإن علك اللغات بقوة لحييه، لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق، إلا رجلٌ قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان، وتمهَّل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقير عنها أزمنة"[2].

وقد اعترف كثير من العلماء بما قدمه الزمخشري من الحديث عن بلاغة القرآن، وسلموا بأنه سلطان هذه الطريقة، والإمام السالك في هذا المجاز إلى الحقيقة[3]، وبالغ بعضهم فقال: لولا الأعرجان لذهبت بلاغة القرآن، سمعته من بعض أساتذتنا، يريد بهما الزمخشري والسكاكي، ولم أجده منسوبا في المصادر المعتبرة، وأورده الشيخ عبد الفتاح أبو غدة عن شيخه المتفنن محمد الناشد الحلبي (ت ١٣٦٢هـ) بلفظ: لولا الأعرج

(١) ابن القِرِّيَّة بكسر القاف وتشديد الرار المكسورة، بعدها ياء مشددة، هو أيوب ابن القِرِّيَّة، هو أحد الفصحاء، نقل الكتب القديمة إلى العربية، كما في فتوح الغيب (٦٥٩/١).

(٢) الكشاف (١٣/١).

(٣) ينظر: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (٣/١).

والكوسج لظل القرآن بكرا[١]، أي لم تتبين بلاغته على وجهها الأكمل. والكوسج هو السكاكي، وهذه مبالغة كما تقدم، وفيها مصادرة لجهود سابقة على الرجلين ولاحقة لهما في بلاغة القرآن، وممن سبقوا الزمخشري، وكان لهم قدم صدق في هذا المضمار، كابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) وابن جرير (ت ٣١٠هـ) والواحدي (ت ٤٦٨هـ) صاحب الوجيز والوسيط والبسيط، وهي ثلاثة أسفار في التفسير، وأوسعها وأجلها البسيط، وقد طبع أخيرا في خمسة وعشرين مجلدا[٢]، فهؤلاء عُنوا باللغة وبنظم القرآن إلى جانب عنايتهم بالتفسير، فلا ينبغي أن تطوى جهودهم، وإن فاقهم الزمخشري بعنايته ببلاغة القرآن، فهذا ظاهر لا ينكر؛ فإن الكشاف أول تفسير يصل إلينا هدفُه الكشف عن بلاغة القرآن، فلذا طار كتابه في أقصى الشرق والغرب، ودار عليه النظر إذ لم يكن لكتابه نظير في هذا الضرب. كما يقول صاحب نواهد الأبكار[٣].

وصار للكشاف ذكرٌ بين المشارقة فانتفعوا به، وفتح لهم بابا من العلم تقدموا به، ولما تكلم ابن خلدون عن علم البيان ونشأته والمؤلفات فيه، قال: "وأحوج ما يكون إلى هذا الفن [أي البلاغة] المفسرون، وأكثر تفاسير المتقدمين غفل منه، حتى ظهر جار الله الزمخشري ووضع كتابه في التفسير، وتتبع آي القرآن بأحكام هذا الفن، بما يبدي البعض من إعجازه، فانفرد بهذا الفضل على جميع التفاسير"[٤]، وقال أيضا: "وبالجملة فالمشارقة على هذا الفن أقوم من المغاربة، وسببه - والله أعلم - أنه كماليٌّ في العلوم

---

(١) ينظر: العلماء العزاب (ص ١١٨)

(٢) أشرف الباحث على أطروحة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام بعنوان (المباحث البلاغية في تفسير البسيط)، وأبان الباحث عبد الله المهنا بجهده المتميز عن جهود الواحدي في علوم البلاغة، ومن اللطائف أن ما كتبه الواحدي في بديع القرآن خاصة أظهر من جهد الزمخشري فيه.

(٣) ينظر: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (٣/١).

(٤) مقدمة ابن خلدون (ص٤٥٩).

اللسانية، والصنائعُ الكمالية توجد في وفور العمران. والمشرق أوفر عمراناً من المغرب كما ذكرناه. أو نقول: لعناية العجم ـ وهم معظم أهل المشرق ـ بتفسير الزمخشري، وهو كلُّه مبني على هذا الفن، وهو أصله"[1].

هذا ما قاله ابن خلدون في وقته، وقد توفي سنة (٨٠٨ هـ)، ولكن الكشاف دخل المغرب في عصره وبعد عصره، وانتفع به المغاربة كما انتفع به المشارقة، إلى يومنا هذا، ويكفيك تفسير التحرير والتنوير، لابن عاشورٍ التونسي رحمه اللّه (ت ١٣٩٣هـ)، فإنه ألفه على منهج الزمخشري، وقد ترسم فيه خطاه.

إبداع الزمخشري:

لقد أبدع الزمخشري في الكشف عن بلاغة القرآن أولا ثم في إعرابه، حتى اعترف له الكثير بالفضيلة في ذلك، وحتى إن كثيرا مما نجد في كتب التفسير من الأسرار البلاغية واللطائف البيانية والنكات الإعرابية منقول من الزمخشري مباشرة، أو منقول من أتباعه وأهل مدرسته، السائرين على طريقته، سواء أشير إلى ذلك أم لم يشر إليه، كما نجد في المصادر البلاغية من يعتمد على الكشاف في تحليله واستنباطه، كالجامع الكبير لابن الأثير، والإيضاح للخطيب القزويني، والطراز للعلوي، وغيرها. وأحسب أن إجادة الزمخشري في تفسيره راجعة إلى أمرين:

الأول: قوته في علوم العربية، وتمكنه منها، ومعلوم أن معرفة العربية هي المدخل لفهم القرآن وإدراك إعجازه، يقول عبد القاهر: "ليس النظمُ إلا أن تضع كلامك الوضعَ الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ

---

(١) السابق (الموضع نفسه).

عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها"[1]، قلت: والزمخشري من أئمة العلم بالعربية والنحو، وله فيها اختيارات مشهورة، وقد ألف المفصل في النحو، وقامت عليه شروح، وله فيه اختيارات نحوية، وهو من أشهر كتب النحو بعد سيبويه، لما فيه من الترتيب والتبويب، ومزج النحو بالصرف، وقد سار فيه مؤلفه على طريقة المدرسة البغدادية التي تقوم على اختيار آرائها من مدرستي البصرة والكوفة[2]. والمفصل سابق على الكشاف في تأليفه، حيث فرغ من تأليف المفصل في غرة المحرم سنة ٥١٥هـ[3]، وانتهى من تأليف الكشاف - كما جاء في آخره - في الثالث والعشرين من ربيع الآخر سنة ٥٢٨هـ.

وقد سلك الزمخشري في المفصل الطريقة القاعدية التقريرية، ولكنه حين اشتغل بتفسير القرآن وجد نفسه في مواضع يخالف ما قرره سابقا في مفصله، فكان يختار من الآراء ما يراه منسجما مع المعنى الصحيح الذي يلائم السياق القرآني، دون التفات إلى القاعدة النحوية، فهو إذن في عملية التفسير يرى وجوب الانطلاق من مراعاة جانب المعنى أولا، لا ما تقتضيه الصنعة الإعرابية، بل كان هذا دأبه أيضا في اختيار الوجوه البلاغية، فإنه كان يختار منها ما يناسب صحة المعاني[4]، وكأن هذا منهج مطرد عند الرجل، وهذه - في الحق - طريقة المحققين الكبار، من أمثال ابن جرير وابن تيمية وابن القيم، ومن بعدِهم عصرينا العلامة الفقيه المفسر الشيخ محمد العثيمين رحم الله الجميع، فإنهم يراعون المعنى، وإن كان يخالف - في بعض الأحيان - ما اشتهر من قواعد

---

(١) دلائل الإعجاز (ص٨١).

(٢) ينظر: المدارس النحوية (ص٢٨٥)، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي (ص٤١٨).

(٣) ينظر: وفيات الأعيان (٥/ ١٦٩).

(٤) ينظر: الكشاف (١/١٨١).

العربية البصرية أو الكوفية، بل هي طريقة أئمة النحاة المتقدمين كأبي علي الفارسي وابن جني، قال ابن جني: "فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحَّحت طريق تقدير الإعراب"[١]. وكان ابن جني نفسه عقد في خصائصه بابا قال فيه: "بابٌ في تجاذُب المعاني والإعراب"، ثم صدره بقوله: "هذا موضع كان أبو عليٍّ رحمه الله يعتاده، ويُلِمّ كثيرا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه. وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعرابَ والمعنى متجاذِبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعُرْوة المعنى، وارتحت[٢] لتصحيح الإعراب"[٣]. ثم ذكر ابن جني شواهد من القرآن يستدل بها على قوله هذا.

فالزمخشري يراعي المعاني، ولهذا تجده يرد وجوها من الإعراب لأن المعنى يأباها[٤]، وهذه فضيلة له، كما أنه في الكشاف يختار رأيا إعرابيا كان ذهب إلى خلافه سابقا؛ فمن ذلك أنه قرر في المفصل أن عطف البيان لا يأتي إلا جامدا[٥]، ثم أعرب في الكشاف مَلِكا من قوله تعالى: (مَلِكِ النَّاسِ) [الناس:٢] عطف بيان، وهو مشتق، كما ترى، وهو الصحيح؛ لأن القرآن حاكم على النحو. وقد جمع أحد الباحثين مسائل اختلف

---

(١) الخصائص (٢٨٣،٢٨٤/١).

(٢) كذا، وأحسبها: احتلتَ، فهو المناسب للسياق.

(٣) الخصائص (٢٥٥/٣).

(٤) ينظر على سبيل المثال: الكشاف (٤٥٩/٢).

(٥) المفصل في علم العربية (ص١٢٢).

فيها قول الزمخشري ما بين المفصل والكشاف[1]، ومن أكبر أسباب هذا الاختلاف ما ذكرته آنفا.

ومن جهود الزمخشري في العربية أنه صنف معجما لغويًا، وقد أجاد فيه، وبين الحقيقة من المجاز في الألفاظ المستعملة إفرادا وتركيبا، وتأمل كيف سماه أساس البلاغة! فكأنه يرى أن العلم باللغة مفرداتها وتراكيبها ومجازاتها هو أساس البلاغة.

وكان معتزًّا بكونه من علماء العربية، يقول في مقدمة المفصل: "اللّهَ أحمدُ على أن جعلني من علماء العربية، وجبلني على الغضب للعرب والعصبية"[2].

ونجده يفتخر في الكشاف وتأخذه النشوة في بعض المواضع التي يقرر فيها مسألة من مسائل النحو، فيشير إلى أن هذا وأمثالَه [أي التقريرَ الذي قرره] مما يوجب الَجثْوَ بين يدي الناظر في كتاب سيبويه، وهو يعني نفسه.

قلت: فتضلُّع جار الله من النحو أعانه على فهم أسرار التراكيب وبلاغة الأساليب ومعرفة مقتضيات الأحوال، ولهذا فإنه يؤكد على المفسر أن يعنى بأوضاع اللغة، استمع إليه يقول في الكشاف: "ومن حق مفسر كتاب الله الباهر وكلامه المعجز، أن يتعاهد في مذاهبه بقاءَ النظم على حسنه، والبلاغةَ على كمالها، وما وقع به التحدي سليما من القادح، فإذا لم يتعاهد أوضاع اللغة فهو من تعاهد النظم والبلاغة على مراحل"[3].أهـ

ويذكر في موضع آخر من الكشاف أيضا أن من يتناول التفسير ولا يد في العربية أنه قد

---

(1) هو الباحث عبد العزيز الحربي، وعنوان بحثه آراء الزمخشري في المفصل التي خالفها في الكشاف، نشر في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ١٨ محرم ١٤٣٢هـ، ولم يستقص الباحث جميع المسائل، بل اكتفى بدراسة ثمان عشرة مسأله فحسب.

(2) المفصل في علم العربية (ص٢).

(3) الكشاف (١/ ١٤٥).

يلحد في آيات الله وهو لا يشعر[1]. وكان ذكر في مقدمة المفصل أنه: "المرقاة المنصوبة إلى علم البيان، المطلع على نكت نظم القرآن، الكافل بإبراز محاسنه، الموكل بإثارة معادنه"[2].

قلت: والعلماء مقرون للزمخشري بالتقدم في العربية، حتى خصومُه الذين أكثروا من التعقب عليه ومناقشته، كأبي حيان رحمه الله، فإنه ذكر بعد أن ساق كلمة الزمخشري السابقة في إشارته لنفسه وأنه فهم سيبويه = أن ذلك صحيح، ثم ذكر أبو حيان عن الزمخشري أنه رحل في شيبته من بلده خوارزم إلى مكة شرفها الله تعالى، ليقرأ سيبويه، فقرأه كله هناك على العلامة أبي بكر عبد الله بن طلحة بن محمد اليابُرِيّ الأندلسي، وكان مجاورا بمكة، وأجازه به، ثم ذكر أبو حيان أن كتابه الكشاف يدل على أن صاحبه ناظر في كتاب سيبويه[3]. قلت: وتأمل في همة الزمخشري وتواضعه، فإنه قرأ الكتاب على هذا العالم، مع أنه - أي الزمخشري - كان إذا ذاك عالما ذائع الصيت يشار إليه بالبنان، وقد قال مجاهد: "لا يتعلم العلم مستح ولا مستكبر"[4].

وأيًّا ما كان فإن هذا كله مما يدفع قول السَّلْسِيلِيّ المصري (ت ٧٧٠هـ) شارح تسهيل ابن مالك أن الزمخشري اطلع على كتاب سيبويه على وجه التصفح والانتقاء، لا على وجه التدبر والاستقصاء[5]، ومما يرد هذا القول أيضا ما جزم به العلامة المعاصر ابن

---

(١) ينظر: الكشاف (٥٠٣/١).

(٢) المفصل في علم العربية (ص٤).

(٣) ينظر: البحر المحيط (٣٧٢/٤).

(٤) أخرجه البخاري معلقا في كتاب العلم، باب الحياء في العلم (٦٠/١)، ووَصَله ابن حجر في تغليق التعليق (٢/ ٩٣).

(٥) ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل (ص٦٨٨).

عاشـور رحمـه الله أن الزمخـشـري معـروف بـشـدة متابعتـه لسـيبويه[1]، ولـو لـم يكـن متقنـا لكتابه ما تيسـر له أن يتابعه ويتحرى مذهبه.

ومما يجمـل أن أتناولـه هنـا مـن الحـديث أيـضا، مـا اشـتهر مـن مناقـشـات أبـي حيـان للزمخشـري، فأقول: إن من أهل العلم من ينتصر للزمخشـري مـن أبـي حيـان، فمـن ذلـك مـا يذكره ابن هشـام في مغني اللبيب عن الزمخشـري أنه يسـتعمل مصطلحات البيـانيين، أي البلاغيين فيعترض عليه أبو حيان ظنًّا منه أنه يتكلم في النحو، وأبو حيان ليس من علمـاء البلاغة[2]، بل ليس ماهرا في هذا الفن، كما سيأتي.

وكان أسـتاذنا الـدكتور العـالم محمـد أبـو موسـى يقـول: إن أبـا حيـان متحامـل علـى الزمخشـري، سـطحيٌّ في مناقشـاته له[3]، كذا قال الأسـتاذ! والمسـألة بحـاجـة إلى تتبع أكبر من هذا، على أني رأيت السـمين الحلبي يقول عن شيخه أبي حيان: "وهو [يعني أبـا حيـان] مغرًى بأن يقال: اعتَرَض على الزمخشـري"[4].

ومن قوة الزمخـشـري فـي العربيـة وتعظيمـه لهـا أنـه ليس بمقلـد لأصحابه المعتزلـة فيما يتعلق بمسـائل العربية، كما ذكـر ذلـك الشـهاب فـي حاشـيته علـى البيضاوي[5]، كمـا أنه ليس بمقلد لهم في مسألة الإعجاز؛ فإن كثيرا من المعتزلـة يقولـون: إن القـرآن معجـز بالصَّرفة، أما الزمخشـري فيرى أنه معجز بنظمه وما فيه من الإخبار بالغيوب، وقرر ذلك في مواضع من الكشـاف[6].

---

(1) ينظر: التحرير والتنوير (٣٤٧/٢٩).

(2) ينظر: مغني اللبيب (ص٥٢١).

(3) ينظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري (ص٩٩).

(4) الدر المصون (٢٤١/٤).

(5) ينظر: حاشية الشهاب (٢٢٥/١).

(6) ينظر: الكشاف (٧٥/١و٧٥/٢و١٩٢و٢٤٢و٣٧١)، وينظر: منهج الزمخشري في إعجاز القرآن (ص٢١٧).

وحاصل القول أن الزمخشري علامة في العربية، فيؤخذ عنه فيها كما يؤخذ عنه في البيان.

وثاني الأمرين في إجادة الزمخشري: أنه ترسم خطا العالم الجهبذ والبلاغيّ الكبير عبدِ القاهر الجرجاني رحمه الله، وطبق في تفسيره - في الجملة - كل ما كتبه عبد القاهر في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، لأنه اكتشف في هذين الكتابين عبقرية اللغة العربية، ودلائل عظمتها، كما أدرك فيهما أسرار الفصاحة في الكلام العربي، ومتى تبلغ البلاغة ذروتها.

لقدكانت آراء عبد القاهر ونظريته في النظم واضحة كل الوضوح في ذهن جار الله، وصرح بأن أسرار القرآن ونكته لا يبرزها إلا علم البلاغة، وإلا بقيت محتجبة في أكمامها[1]، ومن هنا مضى يحلل آي الذكر الحكيم، ويكشف عن روعته وجماله، ليبين وجه الإعجاز، مهتمًّا خاصة بعلمي المعاني والبيان، لتشابكهما في دلالات الألفاظ والتراكيب، وفي أسرار التنزيل القرآني ولطائفه الدقيقة، وإن كانت عنايته - أي الزمخشري - بالعلم الأول (المعاني) أتم وأكمل؛ لأنه رأسُ علوم البلاغة، ولأن عبد القاهرِ وغيرَه عللوا به إعجاز القرآن، فهو مدار الحجة القاطعة والدلالة الساطعة[2].

لقد أفاد الزمخشري أيَّما فائدة من علم عبد القاهر في كل ما عرضه في الكشاف من خصائص التعبير، مستعينا بما عنده من حس أدبي وعقل ثاقب ومعرفة باللغة، مع أنه لم يذكر عبد القاهر إلا مرة واحدة[3]، مستشهدا ببيت له على سبيل التمليح.

---

(١) ينظر: الكشاف (٣/ ٣٠).

(٢) ينظر: البلاغة تطور وتاريخ (ص٢٢٢).

(٣) ينظر: الكشاف (٣/ ١٣٤).

وإنـك إذا قـرأت التفـسـير بتركيـز فإنـك تجـد الزمخـشري يطـل عليـك مـن بـين السـطور بحماسـته وتوثبـه، وقـد جمـع نفسـه وعقلـه وعلومـه، وتـراه وهـو يسـتثير ذهنـك ويحـرك عقلـك بطريقـة الـسؤال والجـواب، فـإن قلـتَ قلـتُ، [اسـتعملها أكثـر مـن ١٥٠٠مرة]، وتحت كل سـؤال نكتـة وفائدة، وبقوله ألا تـرى، [٢١٤مـرة] ونحـو ذلـك، يفعـل ذلـك ليطلعـك عـلى عظمـة القـرآن وإعجـازه، وجمـالِ أسـلوبه فـي مناسـباته، وفـي معانيـه الإضافية من تقديم وتأخير، وتنكير وتعريف، وذكر وحذف، وقصر، ووصل وفصل، وما إلى ذلـك مـن خـصائص العبـارات، ومـا يكمـل ذلـك مـن علـوم البيـان فـي تـشبيهاته وكناياتـه ومجازاته، ووجوه الحسن اللفظية والمعنوية.

وما زال الزمخشـري يعالج البلاغة في تفسيره حتى أتى بإضافات مهمـة تحـسب لـه فـي تـاريخ هـذا العلـم، مـن وضـع بعـض المـصطلحات البلاغيـة، كـالتهكم[١]، والترجيـع[٢]، والكلام المنصف[٣]، والإلهاب والتهييج[٤] وغيرها مما يحتاج إلى تتبع أكبر من هـذا. وذكـر ابن أبي الإصبع المصري أن مـصطلح التهكم مـن مخترعاتـه[٥]، فـإن كـان يريـد أنـه أول مـن عقد له بابا من البلاغيين، فذلك حق، وإلا فإنه مسبوق بالزمخشـري، ويذكر الدكتور أحمد مطلوب أن العلوي أول من اسـتعمل مـصطلح الإلهـاب والتهييج[٦]، والحـق أن الزمخـشري متقـدم عليـه فـي ذلـك، وكـم مـن مـصطلحات بلاغيـة ولطـائف بيانيـة نـسبت إلى رجـال، والزمخشـري أبو عذرتها وممتطي صهوتها.

---

(١) ينظر: الكشاف (٢/١، ٣٩٦/ ٣٨٦).

(٢) ينظر: السابق (٤٤/٢).

(٣) ينظر: السابق (٤٤٩/٢).

(٤) ينظر: السابق (١٣٦/٢).

(٥) ينظر: تحرير التحبير (ص٥٨٦)، بديع القرآن (ص٢٨٣).

(٦) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها (٣١٠/١).

ومن أهم ما قدمه الزمخشري في العمل البلاغي أنه هو الذي قسم البلاغة التقسيم الثلاثي المعروف: المعاني والبيان والبديع[1]، ولم تكن معروفة بهذا التقسيم، وإنما تسمى البلاغة كلها بالبديع، كما هو عند ابن المعتز، أو بالبيان، كما تراه عند عبد القاهر وعليّ بن خلف الكاتب. فجاء الزمخشري ورأينا البلاغة العلمية عنده تعني علوما ثلاثة، وإن كان ثمّ تداخلٌ في بعض الموضوعات لديه، شأن أول فكرة تبتدع، وهو على كل حال سابقٌ السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، وسابق بدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦هـ)، وإن كان بدر الدين هو الذي صرح بتسمية البديع علما قسيما لعلمي المعاني والبيان في أول كتابه المصباح[2]، بينما صرح الزمخشري بالقسمين الأولين في أول كتابه، وصرح بالبديع في موضع آخر[3].

ومهما يكن من شيء، فإن للزمخشري فضلَ الريادة في ذلك التقسيم، ولهذا تابعه جمهور البلاغيين عليه.

لقد أحدث الكشاف حركة علمية في الساحة البلاغية، وصار له تأثير لايدفع فيمن بعده، ومن ذلك أن كان أحد المراجع التي اعتمد عليها الخطيب القزويني في تأليف كتابه المشهور الإيضاح في علوم البلاغة، وقد سماه الخطيب في هذا الكتاب قرابة ثلاثين مرة.

كما كان من آثار الكشاف أنه كان دافعا ليحيى بن حمزة العلوي لتأليف كتابة الكبير الطراز الذي يعد من مصادر البلاغة المهمة، مع أن مؤلفه وضعه في الأصل لطلابه

(١) ينظر: الكشاف (١٤/١و١٧)، وينظر أيضا: البلاغة تطور وتاريخ (٢١٦)، النظم القرآني في كشاف الزمخشري (٢٦).

(٢) ينظر: المصباح (٤).

(٣) ينظر: الكشاف (٣٦٠/٢).

ليكون مرقاةً لفهم الكشاف وإدراك الإعجاز، كما هو ظاهر من اسمه المرقوم على طرته، يقول العلوي في مقدمته: "ثم إن الباعث على تأليف هذا الكتاب، هو أن جماعة من الإخوان شرعوا عليَّ في قراءة كتاب الكشاف، تفسير العالم المحقق أستاذ المفسرين محمود بن عمر الزمخشري، فإنه أسسه على قواعد هذا العلم، فاتضح عند ذلك وجه الإعجاز من التنْزيل، وعُرِف من أجله وجه التفرقة بين المستقيم والمعوج من التأويل. وتحققوا أنه لا سبيل إلى الاطلاع على حقائق إعجاز القرآن إلا بإدراكه، والوقوفِ على أسراره وأغواره، ومن أجل هذا الوجه كان متميزًا عن سائر التفاسير؛ لأني لا أعلم تفسيرًا مؤسسًا على علمَي المعاني والبيان سواه. فسألني بعضهم أن أُملي فيه كتابًا يشتمل على التهذيب والتحقيق، فالتهذيب يرجع إلى الألفاظ، والتحقيق يرجع إلى المعاني؛ إذ كان لا مندوحة لأحدهما عن الثاني"[١].

فالطراز إذن مرقاة ومدخل لفهم الكشاف وتقريب بلاغاته، وذلك مشعر بدقة مسالك الكشاف ولطف إشاراته. وهذا ما أدركه مؤلفه جارُ الله نفسُه، فالذي يبدو أنه أحس أن كتابه مركَّز في عباراته، كما يقال في لغة العصر، ومضغوط في مباحثه وتعليلاته، وأن قارئه سيبذل فيه جهدا في قراءته وفهمه، حتى إن بعض عباراته لتخفى على بعض العلماء، وقد رأيت رسالة لعضد الدين الإيجي المتكلم المشهور صاحب كتاب المواقف (ت ٧٥٦هـ) يسأل فيها العلماء عن عبارة في الكشاف خفيت عليه، وقد ساقها السبكي في طبقات الشافعية[٢]، والسيوطي في الأشباه والنظائر[٣].

---

(١) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (١/٥).

(٢) ينظر: طبقات الشافعية (١٠/٤٧).

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو (٦/ ٢٩٥).

لهذا كله وضع الزمخشري لقارئ الكشاف جماما واستراحة يخلد فيها إلى الراحة بعد قراءة التفسير، ذلكم هو كتاب ربيع الأبرار، وهو كتاب في الأدب، حافل بالأخبار والحكم. يقول في مقدمته: "هذا كتاب قصدت به إجمام خواطر الناظرين في الكشاف عن حقائق التنزيل، وترويح قلوبهم المتعبة بإجالة الفكر في استخراج ودائع علمه وخباياه، والتنفيس عن أذهانهم المكدودة باستيضاح غوامضه وخفاياه، وأن تكون مطالعته ترفيهًا لمن ملّ، والنظر فيه إحماضا لمن اختلّ، فأخرجته لهم روضة مزهرة وحديقة مثمرة"[1]. اهـ.

وبهذا يكون للكشاف مدخلٌ واستجمامٌ، كتابان صنفا من أجله، وهذا ما لم أقف على مثله في تاريخ التصنيف.

لقد كتبت دراسات عن الكشاف، فألف الدكتور أحمد الحوفي سفرا سماه الزمخشري، وكتب أستاذنا الدكتور درويش الجندي كتابا بعنوان النظم القرآني في الكشاف، وألف الدكتور محمد أبو موسى مصنفه الموسوم بالبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، وهي رسالة دكتوراة، وكان أستاذنا أبو موسى يقول: لو جاءني طالب يريد التسجيل في بلاغة الكشاف لم أمانع، وتذكرني هذه العبارة بما جاء في كشف الظنون من وصف الكشاف بأنه حصن حصين[2]، ومُهرة لم تركب، ودُرة لم تثقب[3].

ولا يزال الكشاف مرجعا معتبرا عند العلماء يرجعون إليه، وبخاصة أهل التفسير والعربية، وكان من العلماء من يقرئ الكشاف في المساجد والمدارس، كما تجد ذلك في تراجم العلماء في بغية الوعاة وفي البدر الطالع وغيرهما من كتب التراجم والتاريخ.

---

(١) ربيع الأبرار (١٩/١).

(٢) كشف الظنون (١٤٧٨/٢).

(٣) السابق (١٤٧٩/٢).

وعناية أهل اليمن في العصور المتأخرة أكثر من غيرهم، وذكرت آنفا أن الفاضل اليمني كتب حاشيتين على الكشاف.

وحين دخلت صنعاء اليمن في منتصف ربيع الآخر لعام ١٤١٧هـ وجدت جماعة من الزيدية في جامع صنعاء في حلقة يقرؤون الكشاف، ومعلوم أن الزيدية معتزلة في أصول الدين، فهم معنيون بهذا الكتاب وغيره من تراث المعتزلة. ولذلك فإن كتاب المغني لعبد الجبار أكثر ما وجدت مجلداته الكثيرة في اليمن.

وما يزال المفسرون منذ ألف الزمخشري كتابه حتى يومنا هذا يرجعون إلى الكشاف، على اختلاف مذاهبهم، ويعتمدونه في توجيه الآيات وإعرابها وفي بلاغة القرآن، فكلهم يعول عليه وينقل منه، فهو مرجع للمتقدمين والمتأخرين، حتى الذين يردون عليه بقسوة وينتقدونه، كالفخر الرازي الذي قال عنه مرة: "مسكين... فضوليٌّ كثير الخوض فيما لا يعرف... ما شمَّ رائحة العلم"[1]، ومع ذلك ورد اسم الزمخشري وكشافه في مفاتيح الغيب أكثر من تسعمئة مرة، مستفيدا منه في بلاغة القرآن ونظمه ومناسباته وفي إعراباته، وغير ذلك.

وممن انتفع بالزمخشري وقسا عليه أبو حيان؛ فإنه قال عنه: إنه "كثير التبجح بكتاب سيبويه، وكم من نص في كتاب سيبويه عمى بصره [عنه] وبصيرته"[2]، وقال عنه أيضا: "أصحابنا يقولون: إن الزمخشري غير نحوي، ولا يلتفتون إليه، ولا إلى خلافه في النحو، يعني المواضع التي خالف فيها النحويين، وانفرد بها، وكتابه (المفصل) عندهم محتقر، لا يشتغل به، ولا ينظر إليه إلا على وجه النقص له والحط عليه!"[3]. أقول: هذا

---

(١) مفاتيح الغيب (٧/ ٢٢١).

(٢) البحر المحيط (٨/ ٣٠٣).

(٣) الأشباه والنظائر في النحو (٥/ ٢٧).

الكلام نقله السيوطي عن أبي حيان، ولم أجده في مؤلفاته، فإن صح هذا النقل عنه، فلعله صدر من أبي حيان في لحظة غضب، لأن أبا حيان أثنى على الزمخشري في مقدمة البحر البحيط، فقال بعد أن ساق كثيرا من مقدمة الكشاف: " انتهى كلام الزمخشري في وصف متعاطي تفسير القرآن، وأنت ترى هذا الكلام، وما احتوى عليه من الترصيف الذي يبهر بجنسه الأدباء، ويقهر بفصاحته البلغاء، وهو شاهد له بأهليته للنظر في تفسير القرآن، واستخراج لطائف الفرقان"[1].

ثم إن العلماء يعرفون فضل الزمخشري وتقدمه في العلوم، بل قالوا عنه: "كان إمام عصره من غير مدافع، تشد إليه الرحال في فنونه"[2]، بل إن أبا حيان نفسه أفاد من الزمخشري واغترف من تفسيره كثيرا، وحسبك أن يرد اسم الكشاف في البحر المحيط أكثر من ثلاثة آلاف مرة!![3]، نعم قد يردُّ عليه أبو حيان ويخالفه، لكن الجمهور الأعظم من هذه النقول عن الكشاف منقول للفائدة وللتكثر به، وأظن أن من أسباب حمل أبي حيان على الزمخشري ما أشير إليه آنفا، وهو أن الزمخشري بلاغي من الطراز الأول، وقد وصفوه بأنه "في غاية المعرفة بفنون البلاغة"[4]، فهو يستعمل مصطلحات البلاغيين، ويتحاكم إلى قواعدهم، ويرجع إلى أصولهم، وأبو حيان لا يعتد بأحكام البلاغيين، ويرفض أن تحكى على أنها مذهب، مدَّعيًا "أنهم يبنون على خيالات هذيانية، واستقراءات غير كاملة"[5]، وهذا الكلام يكشف عن مقدار علم أبي حيان بالبلاغة، وأنه

---

(١) البحر المحيط (٩/١).

(٢) وفيات الأعيان (١٦٨/٥).

(٣) توصلت إلى هذه الإحصاءات من طريق المكتبة الشاملة عبر الحاسب، فلله الحمد على ما يسَّر.

(٤) لسان الميزان (٤/٦).

(٥) الأشباه والنظائر في النحو (٢٠/٥)، و عجب أن أبا حيان في مقدمة البحر المحيط (٢٠/٥) أثنى على علم البلاغة، وذكر أنه من أهم علوم التفسير.

ليس من أهلها، فهو مصدق لما قاله ابن هشام عنه، وتقدمت الإشارة إلى كلامه، وأصرح منه قول ابن الطيب الفاسي عنه إذ يقول: "وأما أبو حيان فإنه لما دخل البلاد المشرقية صار ظاهريا، فلذلك تراه يجري في غالب علومه وتفاسيره مع الظواهر، ولا يحقق المسائل كلها تحقيق مدقق ماهر، ولذلك تراهم كثيرا ما يعترضون عليه إذا خرج عن العربية إلى الخوض في المعاني والبيان وغيرهما من العلوم الدقيقة، والله أعلم"[1].

وأما كلام أبي حيان عن المفصل وأنه محتقر عند العلماء، فليس هذا بصحيح، وقد تكلمت آنفا عن المفصل، وليت أبا حيان سمّى لنا الذين طعنوا في المفصل. بل الذي رأينا عكس ذلك، وهو أن النحويين مقبلون عليه بالشرح والتعليق، وقد ذكر حاجي خليفه أكثر من أربعين شرحا له، وما ترك أكثر من غير شك، وقد صدَّر الكلام عنه بقوله: "هو كتاب عظيم القدر"[2]، ثم طفق يسرد الشروح، وفي مكتبتي من شروحه المطبوعة شرح صدر الأفاضل الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، وشرح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، وشرح ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، وشرح الجَنَدي (ت ٧٠٠هـ).

يقول صدر الأفاضل في مقدمته: "إن المفصَّل لشيخنا[3] جار الله العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله كتاب جامع، فيه من كل فن إعرابي فصل، محصوله معنى لطيف ولفظ جزل، ولعمري إنه باكتنازه واختصاره، خيرٌ من (الكتاب)[4] مع سعته وانتشاره"[5].

---

(١) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح (٤٥٧/١).

(٢) كشف الظنون (١٧٧٤/٢).

(٣) صدر الأفاضل لم يدرك الزمخشري، وإنما يقول شيخنا من باب التعظيم.

(٤) أي كتاب سيبويه.

(٥) شرح المفصل (التخمير) (١٣٢/١).

هذا، وممن أفاد من الكشاف وعوَّل عليه العلماء المنتسبون إلى أهل السنة والجماعة السائرون على سنن السلف، كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن كثير وغيرهم، رحمة الله على الجميع، فإنهم ذكروه في مؤلفاتهم وأخذوا بقوله في مسائل، ورجحوا بترجيحاته، وإن ردوا عليه، كما رد عليه غيرهم.

وتمتد الاستفادة من الزمخشري وتفسيره حتى عصرنا الراهن؛ إذ نجد شيخي التفسير وحبريه النحريرين المحمدين ابن عاشور والأمين الشنقيطي (توفيا في سنة واحدة ١٣٩٣هـ)، فقد اعتمدا على الكشاف اعتمادا واضحا في مصنفيهما، وناهيك بهما. وقد ورد اسم الزمخشري وكتابه الكشاف في التحرير والتنوير أكثر من ألف مرة! كما ورد اسم الزمخشري وكتابه في أضواء البيان أربعين ومئتي مرةٍ، تقريبا.

وأخبرني صديقنا العالم الشيخ الدكتور العالم عبد الله الأمين بن محمد الأمين الشنقيطي[١]، أن والده العلامة محمد الأمين صاحب أضواء البيان كان كثير الرجوع إلى الكشاف في تحضيره لدروسه التي كان يلقيها في المسجد النبوي وفي الجامعة الإسلامية، وأنه يشيد بقوة فهمه وحسن تعبيره، وربما قدم اختياره على غيره.

هذا وللكشاف مزايا يذكرها العلماء، سوى ما ذكرتُ، فمن ذلك خلوه من الحشو والتطويل، ومنها سلامته من القصص والإسرائيليات في الجملة، وانظر رده العنيف على من اتهم يوسف عليه السلام بمقاربة المرأة، اعتمادا على أخبار إسرائيلية[٢].

ومنها: اعتماده في بيان المعاني على لغة العرب[٣]، وانتقاؤه للشواهد الحسنة من أشعار العرب قديمها وحديثا، التي يوضح بها معاني القرآن، ويستدل بها على صحة

(١) عميد كلية القرآن (سابقا) بالجامعة الإسلامية بالمدينة،والمدرس بالمسجد النبوي الآن.

(٢) ينظر: الكشاف (١٠٥/٢).

(٣) مناهل العرفان (٧٨/٢)، التفسير والمفسرون (٤٥٢/١).

الإعراب، ونحو ذلك، وقد جاوزت الشواهد الشعرية في الكشاف ألف بيت، وربما استشهد بشيء من شعره، ولكنه لا ينسبه لنفسه، هذه عادته، كما يقول شارح شواهده محب الدين أفندي[١]، ولكل مؤلف عادات.

ومن مزايا الكشاف عناية مؤلفه بكشف بدع التفاسير، والرد على أصحاب الأقوال الضعيفة، وبيان سقوطها، لا سيما في الإعراب والمعاني، ففتح بذلك روزنة لمن بعده، رأى منها أحد العلماء المعاصرين أن يؤلف كتابا بهذا العنوان (بدع التفاسير)[٢]، وكثير من مادته منقول من الكشاف.

ومن مزايا الكشاف إجلاله للصحابة وثناؤه عليهم[٣]، وردوده على الروافض، وإبطال شبههم[٤]، ودفاعه عن عائشة رضي الله عنها، ورده على الرافضة الذين يرمونها بالفاحشة، فإنه قال في تفسير آيات الإفك: "ولو فليت القرآن كله، وفتشت عما أوعد به من العصاة، لم تر الله تعالى قد غلظ في شيء تغليظه في إفك عائشة رضوان الله عليها، ولا أنزل من الآيات القوارع المشحونة بالوعيد الشديد والعتاب البليغ والزجر العنيف، واستعظام ما ركب من ذلك، واستفظاع ما أقدم عليه، ما أنزل فيه على طرق مختلفة وأساليب مفتنة. كل واحد منها كاف في بابه، ولو لم ينزل إلا هذه الثلاث لكفى بها، حيث جعل القذفة ملعونين في الدارين جميعًا، وتوعدهم بالعذاب العظيم في الآخرة، وبأن ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم تشهد عليهم بما أفكوا وبهتوا، وأنه يوفيهم جزاءهم الحق الواجب الذي هم أهله، حتى يعلموا عند ذلك ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾، فأوجز في

---

(١) تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات (ص١٠٠).

(٢) هو عبد الله بن الصديق الغماري المغربي، وكتابه مطبوع.

(٣) ينظر: الكشاف (٢/١٦).

(٤) ينظر: السابق (٢/٣٥٩، ١٦٩).

ذلك وأشبع، وفصل وأجمل، وأكد وكرّر، وجاء بما لم يقع في وعيد المشركين عبدة الأوثان إلاّ ما هو دونه في الفظاعة، وما ذاك إلا لأمر، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان بالبصرة يوم عرفة، وكان يسأل عن تفسير القرآن، حتى سئل عن هذه الآيات فقال: (من أذنب ذنباً ثم تاب منه قبلت توبته، إلاّ من خاض في أمر عائشة)، وهذه منه مبالغة وتعظيم لأمر الإفك. ولقد برّأ الله تعالى أربعة بأربعة: برّأ يوسف بلسان الشاهد ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [يوسف: ٢٦]. وبرّأ موسى من قول اليهود فيه بالحجر الذي ذهب بثوبه. وبرّأ مريم بإنطاق ولدها حين نادى من حجرها: إني عبد الله. وبرّأ عائشة بهذه الآيات العظام في كتابه المعجز المتلوّ على وجه الدهر، مثل هذه التبرئة بهذه المبالغات . فانظر، كم بينها وبين تبرئة أولئك؟! وما ذاك إلاّ لإظهار علوّ منزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتنبيه على إنافة محلِّ سيد ولد آدم، وخيرة الأوّلين والآخرين، وحجة الله على العالمين. ومن أراد أن يتحقق عظمة شأنه صلى الله عليه وسلم، وتقدّم قدمه وإحرازه لقصب السبق دون كل سابق، فليتلق ذلك من آيات الإفك، وليتأمّل كيف غضب الله في حرمته؟! وكيف بالغ في نفي التهمة عن حجابه؟!"[1]. وإنما أوردت النص على طوله لما فيه من الجزالة وصدق الغيرة، فلله در صاحبه من بليغ أصاب المحز، وطبق المفصل، وأتى على الأرب.

ومن مزايا الكشاف تعظيمه للشريعة، وعيبه على الناس تساهلَهم بالأحكام، وذلك في مواضع من تفسيره، يقول: "وكم من باب من أبواب الدين هو عند الناس كالشريعة المنسوخة، قد تركوا العمل به"[2]، وقال مرة: "وهذا مما الناس منه في غفلة،

---

(١) الكشاف (٣٠٦/٢).

(٢) السابق (٣٠٧/٢)

وهو عندهم كالشريعة المنسوخة"[1]، ومن ذلك محاولته للمبتدعة الصوفية، وتكذيب دعاواهم[2].

ومن ذلك تعظيمه لآيات الله الكونية، وذم الغفلة عنها، كتعليقه على قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ۖ وَهُمْ عَنْ ءَايَٰتِهَا مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء:٣٢]، يقول: "﴿عَنْ ءَايَٰتِهَا﴾ أي عما وضع الله فيها من الأدلة والعبر بالشمس والقمر وسائر النيرات، ومسايرها وطلوعها وغروبها؛ على الحساب القويم والترتيب العجيب، الدال على الحكمة البالغة والقدرة الباهرة، وأيُّ جهل أعظم من جهل من أعرض عنها ولم يذهب به وهمه إلى تدبرها؛ والاعتبار بها، والاستدلال على عظمة شأن من أوجدها عن عدم، ودبَّرها ونصبها هذه النَّصْبَة، وأودعها ما أودعها مما لا يعرف كنهه إلا هو؟! عزَّت قدرته ولطف علمه"[3].

وللزمخشري من بعدُ استنباطات بديعة، وتحليلات ماتعة، في بيان المعاني ولطائف النظم، كقوله تعليقا على قول المشركين: (﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]: "أنكروا أن تكون الرسل بشرا ، ولم ينكروا أن يكون الله حجرا!"[4].

وقال عند قوله تعالى: ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا﴾ [طه:٧٠]: "سبحان الله! ما أعجب أمرهم! قد ألقوا حبالهم وعصيهم للكفر والجحود، ثم ألقوا رؤوسهم بعد ساعة للشكر والسجود، فما أعظم الفرق بين الإلقاءين!"[5].

---

(١) السابق (٢/٣١٧).

(٢) السابق (٢/١، ٤٢١، ٣٠١/٣، ١٣٠).

(٣) السابق (٢/٢٦٣).

(٤) السابق (٣/١٩٢).

(٥) السابق (٢٢٤٨

ومن استنباطاته اللافتة قوله عند آية المائدة: ﴿مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤]، قال: "وفيه فائدة جليلة؛ وهي أن على كل آخذ علما أن لا يأخذه ألا من أقتل أهله علما، وأنحرهم دراية، وأغوصهم على لطائفه وحقائقه، وإن احتاج إلى أن يضرب إليه أكباد الإبل، فكم من آخذ عن غير متقن، قد ضيَّع أيامه، وعضَّ عند لقاء النحارير أنامله"[1].

ومن تنبيهاته المهمة التي تعين الدارس البلاغي، وتخرجه من مضايق الإشكال قوله: "ليس بواجب أن يجيء بالآكد في كل موضع، ولكن يجيء بالوكيد تارة وبالآكد أخرى، كما يجيء بالحسن في موضع وبالأحسن في غيره؛ ليفتنَّ الكلام افتنانا، وتُجمع الغاية وما دونها"[2].

ومن تحليلاته البلاغية المبينة عن حذقه في الصناعة ما تراه عند قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، قال: "فإن قلت: هب أن شراء الضلالة بالهدى وقع مجازا في معنى الاستبدال، فما معنى ذكر الربح والتجارة كأن ثم مبايعة على الحقيقة؟ قلت: هذا من الصنعة البديعة التي تبلغ بالمجاز الذِّروةَ العليا، وهو أن تساق كلمة مساق المجاز، ثم تقفى بأشكال لها وأخوات، إذا تلاحقن لم تر كلاما أحسن منه ديباجة، وأكثر ماء ورونقا، وهو المجاز المرشح"[3]، ثم بسط في التمثيل والاستشهاد.

وقال عند قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾: "

(١) السابق (٤٠٥/٢).

(٢) السابق (٥٦٢/٢).

(٣) السابق (١٤٧/١).

فإن قلت: ما معنى (عندك)؟ قلت: هو أن يكبرا ويعجزا، وكانا كلًّا على ولدهما، لا كافل لهما غيره، فهما عنده في بيته وكنفه، وذلك أشقُّ عليه وأشدّ احتمالا وصبرا، وربما تولى منهما ما كانا يتوليان منه في حال الطفولة، فهو مأمور بأن يستعمل معهما وطأة الخلق ولين الجانب والاحتمال، حتى لا يقول لهما إذا أضجره ما يستقذر منهما أو يستثقل من مؤنهما: أفٍّ، فضلاً عما يزيد عليه. ولقد بالغ سبحانه في التوصية بهما؛ حيث افتتحها بأن شفع الإحسان إليهما بتوحيده، ونظمهما في سلك القضاء بهما معًا، ثم ضيَّق الأمر في مراعاتهما، حتى لم يرخص في أدنى كلمة تنفلت من المتضجر، مع موجِبات الضجر ومقتضِياته، ومع أحوال لا يكاد يدخل صبر الإنسان معها في استطاعة"[1].

وله قدرة على التحليل وتلمس البلاغات في الصيغ والاستعمالات المألوفة، كما في تحليله لأسلوب النداء (يا أيها)، يقول: "فإن قلت: لم كثر في كتاب الله النداء على هذه الطريقة ما لم يكثر في غيره؟ قلت: لاستقلاله بأوجه من التأكيد وأسباب من المبالغة؛ لأن كل ما نادى الله له عباده، من أوامره ونواهيه وعظاته وزواجره ووعده ووعيده واقتصاص أخبار الأمم الدارجة عليهم وغير ذلك مما أنطق به كتابه، أمور عظام، وخطوب جسام، ومعان عليهم أن يتيقظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها، وهم عنها غافلون، فاقتضت الحال أن ينادوا بالآكد الأبلغ"[2].

ومن ذلك حديث عن بلاغة ضرب الأمثال، يقول: "ولضرب العرب الأمثال، واستحضار العلماء المثلَ والنظائرَ شأنٌ ليس بالخفي في إبراز خبيات المعاني، ورفع الأستار عن الحقائق، حتى تريك المتخيل في صورة المحقَّق، والمتوهَّم في معرض

---

(١) السابق (١٨٤/٢).

(٢) السابق (١٧٤/١).

المتيقَّن، والغائب كأنه مشاهد، وفيه تبكيت للخصم الألدِّ، وقمعٌ لسورة الجامح الأبيّ، ولأمرٍ ما أكثر الله في كتابه المبين وفي سائر كتبه أمثاله، وفشت في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلام الأنبياء والحكماء"[١].

وله تعبيرات أدبية لطيفة، كأنه يريد بها أن يروِّح عن القارئ، يقول عند قوله تعالى: ﴿فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١]: "السُّحْت لغة أهل الحجاز. والإسحات لغة أهل نجد وبني تميم. ومنه قول الفرزدق: (...إلاَّ مُسْحَتًا أوْ مُجَلَّفُ) في بيت لا تزال الركب تصطكُّ في تسوية إعرابه"، ويبدو أن هذه طريقة للزمخشري، أعني الترويح على القراء، أو أن بين جنبيه نفسا مرحة تأنس للطرفة أحيانا، فإني رأيته يقول في مادة (بلع) من أساس البلاغة: "ومن المجاز: أَبْلِعْني ريقي، أي أمهلني حتى أقول أو أفعل، وقلت لبعض شيوخي: أبلعني ريقي. فقال: قد أبلعتك الرافدين"[٢].

والحاصل أن الرجل له تعبير رائق في الكشاف، وتحليل مطرب، وهو كثير معجب، مصدق لما وصف به من الفصاحة وحسن التصرف في الكلام وجودة القريحة[٣]، حتى إن ابن المنيّر الذي ألف كتابه لتعقب الزمخشري، كما سيأتي، لم يستطع أن يكتم إعجابه بكتابات الزمخشري، فقال مرة: "هذا كلام نفيس يستحق أن يكتب بذوب التبر لا بالحبر"[٤].

---

(١) السابق (١٤٩/١).

(٢) أساس البلاغة (٦٢/١).

(٣) ينظر: لسان الميزان (٤/٦)، بغية الوعاة (٢٧٩/٢).

(٤) الانتصاف (بهامش الكشاف) (٤٠٦/٢).

وقال في موضع من تعقيباته: "هذا تفسير مهذب، وافتنان مستعذب، رددّته على سمعي فزاد رونقا بالترديد، واستعاده الخاطر كأني بطيء الفهم حين يفيد"[١].

وقال عند تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾: "هذا أيضا من دقة نظره في الكتاب العزيز، والتعمق في آثار معادنه وإبراز محاسنه"[٢].

وقال عند تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفًا﴾، قال: "وهذا من محاسن نكته الدالة على أنه كان مليًّا بالحِذاقة في علم البيان"[٣].

ذكرتُ آنفا، أن كثيرا من الأسرار والنكات البيانية المتداولة في كتب المفسرين بعد الزمخشري هي مأخوذة عنه، أو عن فكرة أثارها الزمخشري، ونماها من بعده، وقد قيل: إن الفكرة كالشجرة تنمو وتكبر بتعاهد اللاحق بعد السابق، وذكر أبو حيان في بحره عند كلام نقله عن الكشاف أن الزمخشري أخذ عن المتقدمين، وحسّنه بتكثير ألفاظه ومصاغها[٤]. فإن صح ذلك وأنها عادة له فلا بأس به؛ فإن أخذ كلام المصنفين والزيادة عليه وبسطه وتهذيبه هو من صميم العلم والتأليف.

أقول: أحسب أني أنصفت الزمخشري إجمالا، أو قاربت أن أنصفه، فيما هو له، فلننتقل إلى ما أخذ عليه، والله عز وجل أمرنا بالعدل مع كل أحد، ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، أقول: إن ما تقدم من الحديث عن الكشاف يعد من الجوانب الحسنة

(١) السابق (٢/٤٤٩).

(٢) السابق (٢/٤٦٠)

(٣) السابق (٢/٩١).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٨/٣٢٩).

المضيئة فيه، ولكنْ في الكشاف أمر جلل أذهب بهجته وأفسد حسنته، وأعظم ذلك ما دُسَّ فيه من أصول المعتزلة، بطرق ظاهرة وأخرى خفية؛ فإن الزمخشري معتزلي جلْد، وقد رسخ الاعتزال في قلبه وجرى في دمه، فإنه أخذ هذا المذهب عن أبي مضر محمود بن جرير الضبي (ت ٥٠٧هـ)، وكان داعية معتزليا كبيرا، وهو الذي أيقظ هذا المذهب من هجعته، وأدخله خُوارَزم، وكان توارى من الأمصار الإسلامية عقودا، وانحسر ظله، فقام أبو مضر هذا بأعباء الدعوة، مستعينا بشخصيته القوية وتمكنه من العلوم، ولنستمع إلى قول ياقوت عنه: "كان يلقب فريد العصر، وكان وحيد دهره وأوانه في علم اللغة والنحو والطب، يضرب به المثل في أنواع الفضائل، أقام بخوارزم مدة، وانتفع الناس بعلومه ومكارم أخلاقه، وأخذوا عنه علماً كثيراً، وتخرج عليه جماعة من الأكابر في اللغة والنحو، منهم الزمخشري، وهو الذي أدخل على خوارزم مذهب المعتزلة ونشره بها، فاجتمع عليه الخلق لجلالته وتمذهبوا بمذهبه"[١]، إذن تأثر الزمخشري بأبي مضر هذا أيما تأثر، وأخذ عنه الاعتزال، ولما مات رثاه بقصائد عدة، يقول في إحداها، وهي طويلة:

فقلتُ لطبعي: هات كل ذخيرة	فمن أجله ما زلت أدَّخر الذُّخْرا
وأبرز كريمات القوافي وغيرها	فمنه استفدنا العلم والنظم والنثرا[٢]

وورث الزمخشري عن شيخه هذه الروح المتحمسة لنشر المذهب، والحمية له، وتلميع رجاله، وعندي أن الزمخشري فاق شيخه في ذلك، فإن شيخه لم يترك مصنفات تذكر إلا كتابا فيه ملح وأشعار، سماه زاد الراكب[٣]، أما الزمخشري فألف الكشاف،

---

(١) معجم الأدباء (١٩/١٢٣).

(٢) ديوان الزمخشري (ص٢١٠).

(٣) معجم الأدباء (١٩/١٢٤).

والكشاف هو وكر المعتزلة، وهو أحد أهم أسفارهم الباقية، وله أثره في تخليد مذهب الاعتزال حقيقة، ولهذا لم يبعد الذهبي رحمه الله حين وصف الزمخشري في سِيَر أعلام النبلاء بأنه كبير المعتزلة[1].

ومن تعصب الزمخشري لمذهبه أنه مجاهر به، ونقل ابن خلكان عنه أنه كان إذا قصد صاحبًا له، واستأذن عليه في الدخول، يقول لمن يأخذ له الإذن: قل له أبو القاسم المعتزلي بالباب[2]. قلت: ومجاهرته بالاعتزال ظاهرة في الكتاب من أولى صفحاته، فإنه ذكر في ديباجته أنه ألف التفسير بناء على طلب فئة من أصحابه العدلية[3]، ولذا فقد كان له في تفسيره للكشاف هدفان، لا أدري أيُّهما هو الأكبرُ في ذهنه:

الأول: الكشف عن بلاغة القرآن.

الثاني: الاستدلال للاعتزال والدعوة إليه.

ومهما يكن فإن الزمخشري - عفا الله عنه - جعل تفسيره لكتاب الله تعالى ديوانا يعرض فيه عقيدة أصحابه المعتزلة، منتصرا لها، وقسر الآيات على ذلك قسرا، وإذا مرت به آية تخالف مذهبه لوى عنقها، وجعل يدور عليها من كل جهة ليبطل دلالتها، كما يدور السبع على فريسته.

إن تفسير الكشاف يدور في فلك الاعتزال، ولا عجب، فقد صرح مؤلفه بأن "الإسلام هو العدل والتوحيد وهو الدين عند الله وما عداه فليس عنده في شيء من الدين"[4]، ويظهر أن التعصب سمة عند جار الله، فهو لا يعرف التوسط، فكما كان متعصبا في

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٥١/٢٠).

(٢) ينظر: وفيات الأعيان (١٧١/٥).

(٣) الكشاف (١٥/١).

(٤) الكشاف (٢٩٧/١).

أصول الدين للاعتزال، فقد كان متعصبا في الفروع للإمام أبي حنيفة، وفي ذلك يقول: "وتَّد الله الأرض بالأعلام المنيفة، كما وطَّد الحنيفية بعلوم أبي حنيفة. وفي كلامه رضي الله عنه: الجلة الحنفية أزمة الملة الحنيفية، الجود والحلم حاتمي أحنفي، والدين والعلم حنيفي وحنفي"[1].

وإذا قرأت تفسير الكشاف وجدت الرجل يقبل ويدبر في نصرة مذهبه، وآية ذلك أن الزمخشري نظر إلى القرآن نظرة عامة، فجعل الآيَ المؤيدَ ظاهرُها للمذهب الاعتزالي محكمة، وتلك التي تخالفها متشابهة، ثم طفق يرد المتشابه إلى المحكم في نظره، ليخضع تفسيرها للرأي الاعتزالي، وهذا النحو من التفسير ما يعرف بالتأويل، وهذا نفسه ما صنعه سلفه القاضي عبد الجبار الهمَذَاني المعتزلي (ت ٤١٥هـ) وألف من أجله كتابه متشابه القرآن.

يقول الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ ﴾ [آل عمران: ٧]: "محكمات: أُحكمت عبارتها بأن حفظت من الاحتمال والاشتباه، ﴿ مُتَشَٰبِهَٰتٞ ﴾ مشتبهات محتملات ﴿ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ ﴾ أي أصل الكتاب تحمل المتشابهات عليها وترد إليها، ومثال ذلك: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴾ ، ﴿ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ ﴾ (أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا)"[2].

فأورد شاهدين من المحكم في رأيه، ثم أتبع كل واحد منهما بالمتشابه، فقوله تعالى: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ محكمٌ عند المعتزلة يفيد نفي رؤية الله مطلقا، وهذا من

(١) العواصم والقواصم لابن الوزير (٢/٨٤).

(٢) الكشاف (٢/٦٩٤).

عقائدهم، وقولُه: ﴿لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ محكمٌ عندهم؛ لأن الأمر في الآية عند المعتزلة هو الأمر الكوني، فالفاحشة الواقعة ليست بمشيئة الله، ولا خلقا له، وهذا تحقيق قولهم بنفي القدر، وإخراج أفعال العباد عن مشيئته تعالى، والصواب الذي عليه أهل السنة أن الأمر المنفي في الآية هو الشرعي؛ لأن الأمر الشرعي لا يتعلق بما يُبغضه الله وما يَسخطه، بل بما يحبه من الإيمان والطاعات.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦] من المتشابه عند المعتزلة، لأن ظاهرها أن فسق العباد بأمره تعالى الكوني, فيكون بمشيئته وخلقه، وهذا يخالف مذهبهم في نفي القدر، ونفيِ خلق الله أفعال العباد، فيحملونها على الأمر الشرعي، ففسق العباد مخالف لأمر الله الشرعي، وهذا متفق عليه بين المعتزلة وبين أهل السنة، والأمر في الآية عند أهل السنة يحتمل الأمرين: الشرعي والكوني؛ لأن الأمر عندهم نوعان، والإرادة نوعان، كونية وشرعية، وأما المعتزلة فليس عندهم إلا الإرادة الشرعية والأمر الشرعي. فأفعال العباد لا تتعلق بها مشيئة الله عند المعتزلة، لكن يتعلق بها أمره الشرعي وإرادته الشرعية. أما عند أهل السنة فإرادة الله الكونية عامة لكل موجود من محبوب ومسخوط، وإرادته الشرعية تختص بما يحبه الله من فعل وترك، فالطاعة الواقعة تتعلق بها الإرادتان، كإيمان المؤمن. والمعصية الواقعة تتعلق بها الإرادة الكونية، ككفر الكافر.

والمقصود هنا أن الزمخشري يؤيد الاعتزال بكل ما يستطيع من فكر وعلم وعقل، ويستعمل اللغة والنحو وعلوم البلاغة، ويستنجد بكل شيء أمامه ليصحح عقيدته، وما زال كذلك حتى جعل يستشهد بكلام السائلين (الشحّاذين) من أهل مكة، فإنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]: "وَجْهُ رَبّك: ذاتُه، والوجه يعبر به عن الجملة والذات، ومساكين مكة يقولون: أين وجه

عَربيٍّ كريم ينقذني من الهوان"[1]، أراد بذلك نفي صفة الوجه الثابتة لله تعالى. وقال في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة ٢٢-٢٣]: "وسمعت سَرْوِيَّة[2] مستجدية بمكة وقت الظهر حين يغلق الناس أبوابهم، ويأوون إلى مقائلهم تقول: عُيَيْنَتِي نويظرةٌ إلى الله وإليكم، والمعنى: أنهم لا يتوقعون النعمة والكرامة إلا من ربهم، كما كانوا في الدنيا لا يخشون ولا يرجون إلا إياه"[3]. أراد بذلك نفي رؤية الله في الآخرة، حيث حمل النظر على التوقع والرجاء.

ومضى على هذا النحو يقرر عقائد المعتزلة، ولم يدع سورة من سور القرآن إلا دسَّ فيها من معتقده، كما يقول ابن المنير[4]، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمة التفسير المشهورة: "وأما الزمخشري فتفسيره محشو بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفات، والرؤية، والقول بخلق القرآن، وأنكر أن الله مريد للكائنات، وخالق لأفعال العباد، وغير ذلك من أصول المعتزلة"[5]، ثم ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أصول المعتزلة الخمسة، وهي التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وشرع في تفسيرها، فذكر أن معنى التوحيد عندهم يتضمن نفي الصفات؛ وبيَّن أن هذا إلحاد في أسماء الله وآياته، وأن معنى العدل عندهم يتضمن التكذيب بالقدر، وهو خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات والقدرة على كل شيء، وأما المنزلة بين المنزلتين فهي عندهم أن الفاسق لا يسمى مؤمنا بوجه من الوجوه، كما

---

(١) الكشاف (١٥٣/٣). بولاق.

(٢) نسبة إلى السَّرْو، محلة في حِمْير، قاله الطيبي في الحاشية (١٧٢/١٦).

(٣) الكشاف (٢٣٧/٣).

(٤) الانتصاف من صاحب الكشاف (بهامش الكشاف) (١٣٩/٣).

(٥) مجموع الفتاوى (٣٨٦/١٣).

لا يسمى كافرا، فنزلوه بين منزلتين. وإنفاذ الوعيد عندهم معناه أن فساق الملة مخلدون في النار لا يخرجون منها بشفاعة ولا غير ذلك، كما تقوله الخوارج. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتضمن عندهم جواز الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف. ثم قال شيخ الإسلام: "وهذه الأصول حشا بها كتابه بعبارة لا يهتدي أكثر الناس إليها ولا لمقاصده فيها، مع ما فيه من الأحاديث الموضوعة ومن قلة النقل عن الصحابة والتابعين"[١].

فهذه الأصول الخمسة كانت حاضرة في ذهن الزمخشري وفي قلبه حين كان يكتب الكشاف، ولهذا جعل يحمل عليها الآيات ويقسرها عليها قسرا، من قرب أو من بعد، وقد يغبر في وجه الآية[٢]، كما يقول ابن المنير، فهذا دأبه مع الآي، صرفها عن ظاهرها وتسويتها على مذهبه الفاسد، بحيث إنه متى لاح له شاردة من بعيد اقتنصها، أو وجد موضعا له فيه أدنى مجال سارع إليه، ولا يهمه أن يواجه القارئ بذلك؛ لأنه في الأصل إنما كتب التفسير لأصحابه.

ولا يضره أن يكون استدلاله بعيدا عن الحق، حيث يتعامى عن أصول العلم، ويستغفل القارئ، أو قل:كأنه لم يعبأ بأحد؛ ولقد رأيت الطاهر ابن عاشور رحمه الله على أدبه الجم يقول في تفسيره: "الزمخشري دأبُه كثيرًا ما يُرْغِم معاني القرآن على مسايرة مذهبه، فتنزو عصبيته، وتَنْزوي عبقريته"[٣].

ومن العجب أن الزمخشري حين يخلي بين نفسه وما فطرت عليه، فإنه يكون مع الحق، ويرجع إليه، ومصداق ذلك أنه تضرع في آخر الكشاف بدعاء طويل، قال فيه:

---

(١) السابق (١٣/٣٧٨).

(٢) الانتصاف من صاحب الكشاف (٣/٣١).

(٣) التحرير والتنوير (٣/١٥٨).

"أسأله بخضوع العنق وخشوع البصر، ووضع الخدّ لجلاله الأعظم الأكبر، مستشفعا إليه بنوره الذي هو الشيبة في الإسلام، متوسلا بالتوبة الممحصة للآثام، وبما عنيت به من مهاجرتى إليه ومجاورتي، ومرابطتى بمكة ومصابرتى، على تواكل من القوى، وتخاذل من الخطا، ثم أسأله بحق صراطه المستقيم، وقرآنه المجيد الكريم، وبما لقيت من كدح اليمين وعرق الجبين، في عمل الكشاف... أسأله تعالى أن يهب لي خاتمة الخير، ويقينى مصارع السوء، ويتجاوز عن فرطاتى يوم التناد، ولا يفضحني بها على رؤس الأشهاد، ويحلني دار المقامة من فضله، بواسع طوله وسابغ نوله، إنه الجواد الكريم، الرؤوف الرحيم". فلاحظ قوله: "ويحلني دار المقامة من فضله [أي الجنة]، بواسع طوله"، مع أنه قال عند قوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣] "بسبب أعمالكم، لا بالتفضل، كما تقول المبطلة"[1]. ولو رجع الزمخشري إلى معتقده، وحقق مذهب المعتزلة هنا لوجد أن سؤاله الجنةَ من الله عبثٌ لا فائدة فيه، لأنه إن كان عاملا بما كُلفه، فهي له حق واجب، كما هو عند المعتزلة، فلا يصح من الله الإخلال به، لأن الله لا يخلف وعده، وإن لم يكن عاملا فليس له حق أن يسأل الله الجنة، لأنه حينئذ يسأل ما لا يستحق، فتبين أن دعاء الزمخشري هذا اقتضته منه الفطرة، وهو دليل على أن مذهب أهل السنة هو فطرة الله التي فطر الناس عليها، وأن الخصوم يرجعون إليها. يشعرون أو لا يشعرون.

ودعاء الزمخشري هذا يذكرنا بدعاء سلفه المعتزلي الجاحظ؛ فإنه قال في ديباجة البيان والتبيين: "اللهم إنا نعوذ بك من فتنة القول، كما نعوذ بك من فتنة العمل، ونعوذ

---

(١) الكشاف (٤٨٧/١).

بك من التكلف لما لا نحسن، كما نعوذ بك من العجب بما نحسن"[1]. وأقول معقبا على كلام الجاحظ: العُجب والتكلف من أفعال العبد الاختيارية، وعلى أصول المعتزلة فالله لا يقدر أن يصرف العبد عن فعله، ولا أن يجعله فاعلا، فكيف يقول: نعوذ بك من العُجب والتكلف؟! ولكن ذلك من الجاحظ رجوع إلى الفطرة من حيث لا يشعر. نعم لو قال: أعوذ بالله من الجنون والمصائب، وما أشبه ذلك، فهذا مستقيم على أصولهم، لأن النعم والمصائب فعل الله وخلقه.

ومما ناقض فيه الزمخشري مذهبه الاعتزالي في نفي القدر قولُه في تفسير قوله تعالى عن يعقوب عليه السلام: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ﴾ قال: "﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ﴾ يعني قوله: ﴿وَمَآ أُغْنِي عَنكُم﴾، وعلمُه بأن القدر لا يغني عنه الحذر"[2] فاضطرته الفطرة إلى الإقرار بأن الحذر لا يغني من القدر؛ فإن مذهب القدرية يقتضي أن الحذر - وهو من فعل العبد - لا تأثير للقدر فيه وجودا ولا عدما، فلا قدرة لله على فعل العبد، ولا تعلق لمشيئته به، فمشيئة العبد غالبة لمشيئة الله عندهم.

وأيًّا ما كان من مناقضة فالزمخشري لمذهبه فإنه يبقى معتزليا صُلبًا، ونحن الآن لا نحاكم الرجل، فقد رجع إلى ربه، وما ربك بظلام للعبيد، وكنت سمعت من عالم الوقت الشيخ الراحل عبد العزيز بن عبد الله بن باز تغمده الله برحمته أنه لا ينبغي الترحم على الزمخشري، سمعته من فَلْق فيه، في منزله بالرياض، جوابا عن سؤال خاص وجه إليه[3]، قلت: وهذا من الشيخ ليس تكفيرا للزمخشري، بل يكون من جنس ترك الصلاة على

---

(١) البيان والتبيين (٣/١).

(٢) الكشاف (٢/١١٩).

(٣) في الثاني والعشرين من شوال لعام ١٤١٩هـ.

المبتدع، وهذه مسألة منصوص عليها في كتب أهل السنة[1]، والزمخشري مغرق في الاعتزال، بل هو إمام داعية إلى الاعتزال، كما يقول مؤرخ الإسلام الذهبي[2]، ومن كان كذلك فلا يخص بدعوة، ولكن يدعى للعموم فيدخل فيهم، فمن ترك الترحم عليه، فهذا منزعه.

وبعضهم يرى أن الزمخشري تاب من اعتزاله، وقد صنف أبو عبد الله الصغيرُ المعروفُ بالإفراني (من علماء القرن الثاني عشر) رسالة سماها: طلعة المشتري في ثبوت توبة الزمخشري، ولكن نَقل المقَّريُّ في نفح الطيب عن الراعي رحمه الله تعالى قال: سمعت شيخنا أبا الحسن عليَّ بنَ سمعة الأندلسي رحمه الله تعالى يقول: شيئان لا يصحان: إسلامُ إبراهيمَ بنِ سهلٍ، وتوبةُ الزمخشريّ من الاعتزال[3]، أقول: الله أعلم بذلك كله. بيد أن الذي يهمنا الآن هو الحديث عن الكشاف باعتباره مرجعا معتبرا في التفسير، فلا بد من الحديث عنه، وبيان الحق فيه، فأقول: إن الذي استوقفني وغيري هو ما دسه فيه مؤلفه من الاعتزال دسًّا بدهاء، حتى إنه ليروج على كثير من العلماء والمفسرين الذين يعتقدون فساد قوله ـ كما يقول شيخ الإسلام ـ فينقلون كلامه وهم لا يهتدون إلى باطله[4]، وذكر ابن المنير في أحد تعقباته للزمخشري أن اعتزاله خفيٌّ أدق من دبيب النمل، يكاد الاطلاع عليه أن يكون كشفا[5].

---

(١) ينظر مثلا: السنة للخلال (٩٤٨)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١٣٥٩)، منهاج السنة (٥/ ٢٣٥).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٧٨).

(٣) ينظر: نفح الطيب (٣/ ٥٢٤).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٩).

(٥) ينظر: الانتصاف (بهامش الكشاف) (٢/ ٦٩).

ويقول حيدر الخَوَافي[1] (توفي بعد ٨٢٠هـ): "لا يهتدي إلى حبائل الزمخشري إلا وارد بعد وارد من الأذكياء الحذاق، ولا يتنبه لمكايده إلا واحدٌ من فضلاء الآفاق، وهذه آفة عظيمة، ومصيبة جسيمة"[2].

إن الزمخشري يغلف الاعتزال بدهاء، ويخلع عليه خلعة الفصاحة، ليروج على العلماء فضلا عن الدهماء، فإذا قرأت كلامه أعجبك، لأنه من الكلام الذي يملأ الفم، ويعذب في الأذن، وعليه رواء، ولو قدر أن طرق باليد لكان له رنين، ولكنْ في داخله السَّمُّ والبلاء.

استمع إلى ماقال عند قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [الرعد: ٣٣]: يقول: "وهذا الاحتجاج وأساليبه العجيبة التي ورد عليها منادٍ على نفسه بلسان طلق ذلق: أنه ليس من كلام البشر لمن عرف وأنصف من نفسه، فتبارك الله أحسن الخالقين"[3]. أراد أن القرآن مخلوق.

ولهذا تناقل الناس عبارة البلقيني الشهيرة: "قال البلقيني: استخرجت من الكشاف اعتزالا بالمناقيش، منها قوله تعالى في تفسير (فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز) قال: "وأي فوز أعظم من دخول الجنة؟!" أشار به إلى عدم الرؤية"[4].

وإن من أكبر الوسائل التي استخدمها الزمخشري لتأويل الآي وتطويعها لمعتقده: علمَ البلاغة، فإن الرجل لا يفتأ يستخدم قواعد هذا العلم في اعتزاله حتى وإن كانت لا

---

(١) المشهور بتلميذ السعد التفتازاني، قال عنه السيوطي في البغية (٥٤٩/١): "كان علامة بالمعاني والبيان والعربية".

(٢) كشف الظنون (١٤٨٣/٢)، وعزاه إلى حاشية الخَوَافي على الكشاف.

(٣) الكشاف (١٣٥/٢).

(٤) الإتقان (٢٣٤٥/٦)، وعبارة الزمخشري كما في الكشاف (٣٣٩/١): " ولا غاية للفوز وراء النجاة من سخط الله والعذاب السرمد، ونيل رضوان الله والنعيم المخلد".

تطاوعه، وثمت أبواب بلاغية استعان بها الزمخشري أكثر من غيرها، فمن ذلك ما ذكره بهاء الدين السبكي من أن الزمخشري أكثر الناس أخذا بالاختصاص لخدمة مذهبه[1].

قلت: والزمخشري أكثرهم أو من أكثرهم أخذا بالمجاز لهذا الغرض[2]، فإنه حمل صفات الله على المجاز لا على الحقيقة، لتوافق أصل المعتزلة التوحيد، كما جعل إضافة فعل الخلق إلى الله من قبيل المجاز، فصرح في أساس البلاغة بأن الله لا يسمى خالقا إلا مجازا[3]، ليخرج أفعال العباد عن قدرة الله ومشيئته، منزها الله بزعمه عن أن يخلق المعصية والشر، وهذا معنى نفي القدر، الذي يعرف عند المعتزلة بالعدل، حيث يزعمون أن أفعال العباد مخلوقة لهم، ولا مدخل لغير اختيارهم فيها، فليست أفعالهم مخلوقة لله تعالى، ولا واقعة بمشيئته سبحانه، بل بمحض مشيئة العباد وقدرتهم.

وقد وقع المعتزلة في شرٍّ مما فروا منه، حيث أثبتوا في الكون خالقين مع الله، والذي عليه أهل السنة والجماعة أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وهي أفعال لهم حقيقةً، واقعةٌ بقدرتهم ومشيئتهم حقيقةً، والله خالقهم وخالق مشيئتهم وقدرتهم وأفعالهم، ولا مشيئة لهم إلا بعد مشيئته سبحانه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩][4].

---

(١) ينظر: عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص) (٤٢٤/١)، وينظر منه: (٣١/٢).

(٢) ينظر: التراث البلاغي والنقدي للمعتزلة (ص٣٥٣).

(٣) أجاد ابن الوزير في الرد على الزمخشري في هذا القول، فلينظر في العواصم والقواصم (٩١/٧).

(٤) البلاغة في ضوء مذهب السلف في الاعتقاد (ضمن السجل العلمي لندوة الدراسات البلاغية الواقع والمأمول (ج٢ص١٥٧١).

كما لجأ الزمخشري في نصرة مذهبه إلى التخييل، وقال عنه: "لا ترى باباً في علم البيان أدقَّ ولا أرقَّ ولا ألطف من هذا الباب! ولا أنفع وأعون على تعاطي تأويل المشتبهات من كلام الله تعالى في القرآن، وسائر الكتب السماوية، وكلام الأنبياء!"[1].

ومن الأمثلة على ذلك عند الزمخشري ما قاله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبۡحَٰنَهُۥ﴾ [الزمر: ٦٧] قال: "نبههم على عظمته وجلالة شأنه على طريقة التخييل، والغرض من هذا الكلام إذا أخذته كما هو بجملته ومجموعه تصوير عظمته، والتوقيف على كنه جلاله لا غير، من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة أو جهة مجاز"[2].

وقال مثل ذلك عند قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:]، "أي هو جواد، من غير تصوّر يد ولا غل ولا بسط"، وعاب من فسر اليدين بالنعمة، وتأوَّل التثنية بأنه من التمحل "ومن ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة أعوام"[3].

وتابعه على القول بالتخييل في الصفات صاحب الطراز الذي مر بك خبره آنفا.

قلت: وجَعْلُ نصوص الصفات من الاستعارة التخييلية يقتضي أنها لا حقيقة لظاهرها، وليس لها تأويل يخالف ظاهرها يراد من المخاطب فهمه، بل المراد أن يتخيل السامع والمخاطب ما لا حقيقة له في الخارج وفي نفس الأمر، وقد سلك الزمخشري بقوله هذا في آيات الصفات ـ التي سماها آيات التشبيه ـ مسلكَ أهل التخييل من الفلاسفة، لا مسلك أهل التأويل من المتكلمين النفاة من أصحابه المعتزلة وغيرهم، فهؤلاء وإن كانوا على ضلال، فإنهم خير منه.

---

(١) الكشاف (٣/ ٣٣).

(٢) السابق (الموضع نفسه).

(٣) الكشاف (٢/ ٢٣٨).

وكما استعان الزمخشري بفن التخييل في تأويل الصفات، فقد استعان به أيضا في تأويل طائفة من نصوص الغيب وأحوال المعاد والمعجزات، والكلام الصادر من الجنة والنار؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾[ق: ٣٠]، قال: "وسؤال جهنم وجوابها من باب التخييل الذي يقصد به تصوير المعنى في القلب وتثبيته"[١].

وقد تعقبه ابن المنير قائلا: "قد تقدم إنكاري عليه إطلاقَ التخييل في غير ما موضع، والنكير ههنا أشد عليه"، إلى أن قال: "إننا مخاطبون باجتناب الألفاظ الموهمة في حق جلال الله تعالى، وأيٌّ إيهام أشدٌّ من إيهام لفظ التخييل! ألا ترى كيف استعمله الله فيما أخبر أنه سحر وباطل في قوله: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾[طه: ٦٦]؟! فلا يُشك في وجوب اجتنابه"[٢]. وقال مرة: "فلا وجه لحمله على التخييل إلا الاعتقاد الوبيٌّ، وارتكاب الهوى الوبيل"[٣]، وقال أيضا: "ولو فتح باب التأويل والمجاز في أحوال المعاد، لتطوَّح الذي يسلك ذلك إلى وادي الضلالة والتحيز إلى فرق الفلاسفة، فالحق أنا متعبدون بالظاهر ما لم يمنع مانع"[٤].

وقد انتقد الرازي ـ على جهميته ـ الزمخشريَّ في حمله كلام الله على التخييل ولم يرتض مسلكه، وهو خير منه في هذا الباب، فقال: "لو فتحنا هذا الباب لانفتحت تأويلات الباطنية فإنهم أيضاً يقولون المراد من قوله: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾[طه: ١٢] الاستغراق في خدمة الله تعالى من غير تصور فعل"[٥].

---

(١) الكشاف (١٣٣/٣).

(٢) الانتصاف من صاحب الكشاف (بهامش الكشاف) (١٣٣/٣).

(٣) السابق (٣٠٢/١).

(٤) السابق (٣٢٣/٢).

(٥) مفاتيح الغيب (٧/٢٢).

وصفوة القول أن الزمخشري سخَّر البلاغة لخدمة عقيدته، و لهذا لم يزل يثني على علم البلاغة في كتابه بعد تأويلاته العقدية، وفي طيّ كلامه تعريضٌ برسوخه في ذلك العلم، كقوله: "ومن أحسَّ بعظم مضارّ فقْد هذا العلم، علم مقدار عظم منافعه"[1]. كما أنه يرى أن الجهل بالبلاغة سبب للضلال، كقوله: "ومن لم ينظر في علم البيان عمي عن تبصر محجة الصواب في تأويل أمثال هذه الآية[2]، ولم يتخلص من يد الطاعن إذا عبثت به"[3]. ويتأسف على الآيات التي فسرت على غير وجهها الصحيح بسبب الجهل بعلم البلاغة، يقول: "وكم آية من آيات التنزيل وحديث من أحاديث الرسول، قد ضيم وسيم الخسف بالتأويلات الغثة والوجوه الرثة، لأنّ من تأول ليس من هذا العلم في عير ولا نفير، ولا يعرف قبيلًا منه من دبير"[4].

وكلامه هذا فيه حق وباطل؛ فإن أراد أن الجهل بهذا العلم قد يورث الخطأ في فهم الآيات وفي تفسيرها، فذلك صحيح، وإن أراد أن البلاغة تقتضي صحة مذهبه الاعتزالي فذلك باطل.

هذا، وإلى جانب تأويلات الزمخشري الاعتزالية، فإن له جانبا سيئا آخر؛ ألا وهو وقيعته المرة في أهل السنة، بل في كل من يخالفه، فإنه سلقهم بلسانه الحاد، ولهذا تراه يسمي أهل السنة النوابت[5]، ويصفهم بالمكابرة[6]، وأنهم مفترون[7]، يعكسون

---

(١) الكشاف (٣/ ٢١١).

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

(٣) الكشاف (١/ ٤٢٤).

(٤) السابق (٣/ ٣٤).

(٥) ينظر: الكشاف (٢/ ٩٤).

(٦) ينظر: الكشاف (٢/ ١٩٣).

(٧) ينظر: الكشاف (١/ ٣٢٥).

الحقائق[١]، وأنهم يستدلون بالحديث المرقوع[٢] - بالقاف - أي المفترى الموضوع، ولا يهمُّه أيًّا كان مخالفه، ولهذا لما ساق قول من يرى فناءَ النار، وأتبعه بحديث يروى من طريق عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وهو لا يصح أصلا تكلم في هذا الصحابي الجليل قائلا: "ما كان لابن عمرو في سيفيه، ومقاتلته بهما عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه ما يشغله عن تسيير هذا الحديث"[٣]. وفي مقابل ذلك يشيد الزمخشري بأهل طائفته من إخوانه المعتزلة، ويسميهم الفرقة الناجية [٤]، وأنهم هم أهل الإسلام دون غيرهم[٥].

وللزمخشري كلامٌ قبيح في حق نبي الله نوح عليه السلام، عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦] قال: "وجعل سؤال ما لا يعرف كنهه جهلاً وغباوة، ووعظه أن لا يعود إليه وإلى أمثاله من أفعال الجاهلين"[٦]، فهذا كلام سيئ لا يقال عن نبي مرسل، ثم إن قول الزمخشري: (غباوة) زيادة على لفظ الآية، والجهلُ سواء أريد به عدم العلم أو عدم الطاعة لا يستلزم الغباوة؛ فالغباوة نقص في إدراك العقل ينشأ عنه عدم الفهم أو سوء الفهم، فاللائق الوقوف مع النص دون زيادة.

وللزمخشري في بعض كلامه جرأة، فالظاهر أنه يغيب عنه إدراكه في بعض الأحيان، فما يحسب لمن أمامه حسابا، ولهذا صدرت منه كلمات بذيئة في حق نبينا

---

(١) ينظر: الكشاف (٢/ ١٠٩).

(٢) ينظر: الكشاف (٢/ ٦٠).

(٣) الكشاف (٢/ ٩٤). واقرأ كلام الطيبي في الدفاع عن هذا الصحابي الجليل في حاشيته على الكشاف (٨/ ٢٠٥).

(٤) ينظر: الكشاف (١/ ١٥).

(٥) ينظر: الكشاف (٢/ ٢٩٧).

(٦) الكشاف (٢/ ٨٢).

محمد صلى الله عليه وسلم، كقوله في تفسير قوله تعالى: (عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ) [التوبة: ٤٣]: "كناية عن الجناية، لأن العفو رادف لها، ومعناه: أخطأت وبئس ما فعلت"[١]. وله كلام قريب من هذا عند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾[التحريم: ١]. قال السيوطي عن هذه الآية: "ومن ألطفه ما عاتب الله به خير خلقه بقوله (عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ)، ولم يتأدب الزمخشري بأدب الله في هذه الآية على عادته في سوء الأدب"[٢]، وقال ابن المنيِّر معلقا على كلام للزمخشري تعرض فيه للنبي صلى الله عليه وسلم: "بلغ الزمخشري من سوء الأدب إلى حد يوجب الحد"[٣]، وسماه مرة: الجلف[٤].

ولهذا كله انبرى العلماء للرد على الزمخشري، وكشفوا اعتزالياته، وصنف ابن المنير كتابه الانتصاف، وهو مطبوع، وألف أبو علي السكوني (ت ٧١٧هـ) (التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز)، والكتاب فيه فوائد وقواعد، كقوله: "لفظ (كي) عند الزمخشري من اعتزالياته، فليحذر منه حيث وقع في كلامه"[٥].

وكانت حدة الزمخشري وتعصبه الشديد لنحلته سببا في إغلاظ العلماءِ القولَ له، والتحذيرِ من كتابه، حتى قال ابن حجر الهيتمي (ت ٩٩٤هـ): "الزمخشري حامل راية المعتزلة إلى النار"[٦]، ولا شك أن هذا من الهيتمي تجاوزٌ في القول، فإن أهل السنة والجماعة لا يشهدون لمعين بجنة أو نار، إلا من شهد له الله ورسوله صلى الله عليه

---

(١) الكشاف (٢/ ٣٤).

(٢) الإتقان في علوم القرآن (٦/ ١٧٠٥).

(٣) الانتصاف (بهامش الكشاف) (٣/ ٢٠٧).

(٤) السابق (٣/ ٢٩٥).

(٥) التمييز (ورقة ١٢٢/أ). وقد طبع الكتاب في دار الكتب العلمية طبعة رديئة جدا، لا يوثق بها، لما فيها من التصحيف والتحريف.

(٦) الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/١٠١).

وسلم بذلك، وأما زَرُّوق المالكي (ت ٨٩٩هـ) فقد قال في النصيحة الكافية: "ويحرم الثناء على أهل البدع والأهواء، كالزمخشريّ وكتابِه"[١]. وقطع ابن أبي جمرة شارح مختصر البخاري (ت ٦٩٩هـ) رحمه الله بتحريم النظر في الكشاف مطلقا، سواء أكان الناظر عالما بالاعتزال أو غير عالم، وعاب على من يوصي بقراءة الكشاف، بل أنكر تسميته بهذا الاسم؛ لما فيه من تزكيته، ثم قال:

"الناظر في الكشاف إن كان عارفا بدسائسه الاعتزالية فلا يحل له أن ينظر فيه؛ لأنه لا يأمن الغفلة، فتسبق إليه تلك الدسائس وهو لا يشعر، أو يحمل الجهال بنظره فيه على تعظيمه. وأيضًا فهو يقدم مرجوحا على راجح فينبغي للعالم أن يأنف من أن يصير سواسا للمعتزلي وقد قال صلى الله عليه وسلم: (لا تقولوا لمنافق: سيد؛ فإن ذلك يسخط الله). وإن كان غير عارف بدسائسه فلا يحل له النظر فيه؛ لأن تلك الدسائس تسبق إليه وهو لا يشعر، فيصير معتزليا مركبا". ثم ختم كلامه بقوله: "وكذلك كل من رفع صاحب هذا الكتاب، فقد أسخط الله في ترفيعه إياه؛ لأجل ما هو عليه من الاعتقاد"[٢].

وذكر تاج الدين السبكي قصة والده تقي الدين العلامة أنه أقرأ الكشاف ثم أمسك عنه، ولننقل كلام تاج الدين لفائدته، يقول: "واعلم أن الكشاف كتاب عظيم في بابه، ومصنفه إمام في فنه إلا أنه رجل مبتدع متجاهر ببدعته، يضع من قدر النبوة كثيرًا، ويسيء أدبه على أهل السنة والجماعة، والواجب كشط ما في الكشاف من ذلك كله. ولقد كان الشيخ الإمام يقرئه [يقصد والده]، فلما انتهى إلى الكلام على قوله تعالى في

---

(١) النصيحة الكافية (ص٧٤).

(٢) بهجة النفوس (٤٦/١)، وفي النص تحريف وتصحيف استعنت عليه بنقل ابن حجر له في لسان الميزان (٤/٦).

سورة التكوير: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ١٩﴾ أعرض عنه صفحًا، وكتب ورقة حسنة سماها: سبب الانكفاف عن إقراء الكشاف. وقال فيها: قد رأيت كلامه على قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾، وكلامه في سورة التحريم في الزلة، وغير ذلك من الأماكن التي أساء أدبه فيها على خير خلق الله تعالى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأعرضت عن إقراء كتابه حياء من النبي صلى الله عليه وسلم، مع ما في كتابه من الفوائد والنكت البديعة"[١].

ومما أخذ على الزمخشري أيضا إيراده الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لا سيما ما يورده في فضائل السور، والحديث المروي في ذلك هو حديث أبيّ بن كعب، وهو موضوع بلا شك، كما يقول ابن الجوزي رحمه الله[٢]، وحكى شيخ الإسلام ابن تيمية اتفاق أهل الحديث على ذلك[٣]، وهو حديث طويل، فيه: من قرأ كذا فله كذا.... وقد أخذه الزمخشري وفرقه في نهاية تفسيره لكل سورة[٤]، فإن كان له عذر فلأنه ليس له خبرة بالحديث، ولا بنقلته ورجاله[٥]، ومما أخذ عليه أيضا استخفافه بتوهيم القراء، كما يقول ابن عاشور رحمه الله[٦]، وتخيله أن قراءتهم إنما هي محض اجتهاد منهم، دون الأخذ عن إمام، وهذه آبدةٌ عظيمة، ويرى ابن المنير أنه لولا العذر بأنه ليس من أهل علم القراءة لخيف عليه الخروج من ربقة الدين، وإنه على هذا العذر لفي عهدة خطرة وزلة منكرة[٧].

---

(١) معيد النعم ومبيد النقم (ص٨٠).

(٢) ينظر: الموضوعات (٢٤٠/١).

(٣) ينظر: منهاج السنة (٣١١/٧).

(٤) وتابعه على ذلك مختصرو تفسيره، ومنهم البيضاوي وأبو السعود.

(٥) ينظر: الرد على البكري (ص١٤).

(٦) ينظر: التحرير والتنوير (١٨٣/١٩).

(٧) ينظر: الانتصاف (بهامش الكشاف) (٤٧١/١).

معالم القراءة

بينت فيما مضى أهم ما للزمخشري وأهم ما أخذ عليه، وسقت ما تيسر من كلام أهل العلم، معلِّقا عليه، ليكون القارئ مطلعا عليه وعالما به، والذي يهمني الآن بيانه لقارئ الكشاف أمور:

الأول: أن الكشاف بحاجة إلى تحقيق علمي صحيح بعد جمع نسخه، وهي كثيرة، واختيار أفضلها وأصحها، بدءا من نسخة المؤلف إن وجدت، أو من نسخة قرئت عليه، أو صححت على نسخته، وذلك لأن جميع نسخ الكشاف التي اطلعت عليها فيها تحريف وتصحيف، ولا أستبعد السقط، وأذكر نموذجا واحدا الآن، ففي المطبوع من الكشاف في جميع النسخ التي وقفت عليها، وهي إحدى عشرة نسخة، بدءا من طبعة كلكُتا ـ كانت عام ١٢٧٦هـ، وهي أول طبعة للكتاب فيما أظن ـ إلى طبعة دار الكتاب العربي ـ كانت عام ٢٠١٢م بتحقيق أبي عبد الله الداني ـ أقول: في جميع النسخ حاشا طبعتي بولاق المصرية[١]، وهما نادرتان، تقرأ في جميع تلك النسخ المشار إليها في حديث المؤلف عن فوائد تفصيل القرآن وتقطيعه سورا، قال: "ومن فوائده أن الجنس اذا انطوت تحته أنواع واشتمل على أصناف كان أحسن وأنبل وأفخم من أن يكون بيانا واحدا"[٢]، كذا جاء: بيانا واحدا، بباء موحدة بعدها ياءٌ مثناة بعدها نون، والصواب: (بَبَّانا) بموحدتين ثانيتهما مشددة، والبَبَّان هو الشيء الواحد[٣]، والعجيب أن هذه الكملة المصحفة جاءت

---

(١) صدرت أولاهما عام ١٢٨١هـ في مجلدين بتصحيح الشيخين محمد قطة العدوي ومحمد الصباغ، والثانية صدرت عام ١٣١٨ بتصحيح الشيخ طه بن محمود في ثلاثة مجلدات، وهي التي اعتمدتها في هذا البحث.

(٢) وهو في نسخة بولاق التي اعتمدتها في جا ص ١٨٦.

(٣) يقال: هُمْ بَبَّان واحِدٌ وعلى بَبَّانٍ واحد ـ ويُخَفَّفُ ـ أي: طريقة، كما في القاموس (بأب)، وروى البخاري بسنده في كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، (٣٩٩٤،٣٩٩٥) عن عمر رضي الله عنه قال: "أما والذي نفسي بيده، لولا أن أترك آخرَ الناسِ بَبَّانًا ليس لهم شيء، ما فُتِحَت عَلَيَّ قريةٌ إلا قسمتها كما قسم النبي صلى

في مصادر أخرى، نقلت نص الكشاف، كتفسير النسفي[1]، والتفسير المنير للزحيلي من المعاصرين[2].

أقول: وفي أثناء كتابة البحث وصلت إليَّ -بفضل الله- حاشية الطيبي على الكشاف المطبوعة قريبا في دبي[3]، ورأيتهم وضعوا متن الكشاف في أعلى الصحائف، وهو مضبوط بالشكل، بحرف بديع، وذكر المحققون في المقدمة أنهم قابلوا المتن على نسخة خطية، أحد مجلديها مقابل على نسخة المصنف، كما نَص عليه ناسخها في المقدمة، وبذلك أسدوا خدمة للعلم جليلة، وأفادوا أن في المطبوع من الكشاف تحريفاتٍ وأخطاءً.

ومع اعترافي بفضلهم فقد جرى تصفح أربعة مجلدات من الحاشية، فلم أجدهم ذكروا فروقا في نسخ متن الكشاف، بل لم يذكروا تعليقات على متن الكشاف إلا تعليقا واحدا في المجلد الثالث (ص٨٥)، وهو تنبيه على خطأ في آية.

وبنظرة عجلى في متن الكشاف في المجلد الأول من هذه الطبعة وجدت في صحيفة (٦٩٥) سقطا بمقدار ست كلمات، هي التي تراها فوق الخط، قال الزمخشري: "فما بال لام الإضافة وبائها بنيتا على الكسر؟ قلت: أما اللام فللفصل بينها وبين لام الابتداء، وأما الباء فلكونها لازمة للحرفية والجر". فما فوق الخط كله ساقط من

الله عليه وسلم خيبر، ولكني أتركها خزانة لهم يقتسمونها". قال عبد الرحمن بن مهدي: "ببَّانا أي شيئا واحدا". ينظر: فتح الباري (٥٦٠/٧).

(١) ينظر: تفسير النسفي (٣٠/١).

(٢) ينظر: التفسير المنير (١٧/١).

(٣) صدر عن جائزة دبي الدولية للقرآن، بتحقيق مجموعة من الباحثين.

الكشاف المطبوع في دبي بأعلى حاشية الطيبي[1]. وأرجو أن هذا السقط غير متكرر في الكتاب!

الثاني: أنه لا ينبغي أن يطالع الكشاف إلا من كان له معرفة بعقيدة أهل السنة والجماعة، ومن له تمييز بين الحق والباطل، وبخاصة في المسائل التي بنى عليها المعتزلة أصولهم، وخالفوا بها أهل السنة. وعلى ذلك فلا ينبغي أن يوصَى بقراءة الكشاف لعوام الناس ولا المثقفين، بل ولا على طلاب الجامعة فضلا عمَّن دونهم، ولا أن يكلفوا الرجوع إلى الكشاف، ولا بالنقل عنه. بل يقرؤه طلاب الدراسات العليا، وبإشراف أساتذتهم، فإنه ربما قرأه إنسان متوسط الثقافة أو التعليم واطلع على بدعته فاستقرت في قلبه، كما قاله العلماء، وسبق بعض كلامهم، وأضيف هنا ما قاله التاج السبكي: "والقول عندنا فيه: أنه لا يسمح بالنظر فيه إلا لمن صار على منهاج السنة، لا تزحزحه شبهات القدرية"[2]. وقال السيوطي: "وممن لا يقبل تفسيره: المبتدع، خصوصًا الزمخشري في كشافه، فقد أكثر فيه من إخراج الآيات عن وجهها إلى معتقده الفاسد بحيث يسرق الإنسان من حيث لا يشعر، وأساء فيه الأدب على سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم في مواضع عديدة، فضلاً عن الصحابة وأهل السنة، وقد أحسن الذهبي إذ ذكره في الميزان وقال: "كن حذرًا من كشافه)"[3]، وقال ابن حجر معقبا على كلمة ابن أبي جمرة السابقة: "وأما التفسير فقد أولع الناس به، ونقبوا عليه، وبينوا دسائسه، وأفردوها بالتصنيف، ومن رسخت قدمه في السنة، وشدا طرفا من اختلاف المقالات انتفع بتفسيره، ولم يضره ما

---

(١) وهو موجود في الكشاف طبعة بولاق (٢٧/١).

(٢) معيد النعم ومبيد النقم (٨٠).

(٣) التحبير في علم التفسير (ص٣٣٠).

يخشى من دسائسه"[1]، وقال ابن خلدون في أثناء حديثه عن التفسير ومصنفاته: "ومن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفن من التفسير، كتاب الكشاف للزمخشري من أهل خوارزم العراق، إلا أن مؤلفه من أهل الاعتزال في العقائد، فيأتي بالحجاج على مذاهبهم الفاسدة، حيث تعرض له في آي القرآن من طرق البلاغة. فصار بذلك للمحققين من أهل السنة انحراف عنه، وتحذير للجمهور من مكامنه، مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلق باللسان والبلاغة. وإذا كان الناظر فيه واقفًا مع ذلك على المذاهب السنية، محسنًا للحجاج عنها، فلا جرم أنه مأمون من غوائله، فليغتنم مطالعته لغرابة فنونه في اللسان"[2].

الثالث: أن الكشاف بحاجة إلى من يرد عليه اعتزاله، ويبطله، ويبين فساد هذا المذهب، ردًّا على وفق منهج أهل السنة والجماعة، إذ لا يوجد ردٌّ كذلك فيما أعلم، والموجود المطبوع من الردود على الكشاف: ردُّ ابنِ المنيِّر الموسوم بالانتصاف، وردُّ أبي عمر السَّكونيّ المسمى التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز، وهما أشعريان - أعني ابن المنيِّرِ والسكوني - فلا يمثلان أهل السنة والجماعة، نعم يستفاد من ردهما في مسائل، كالقدر وإنفاذ الوعيد، والتخييل الذي يحمل عليه الزمخشري بعض آيات الصفات ومسائل الآخرة، وفي وقيعته في أهل السنة، فابن المنير والسَّكوني يردان على الزمخشري فيما خالفت فيه الأشعرية المعتزلة، ويسكتان عمَّا اتفقوا فيه، ومن المتقرر المعلوم أن ثمة اتفاقا ما بين المعتزلة والأشاعرة، في قضايا

(١) لسان الميزان (٦/ ٤).

(٢) مقدمة ابن خلدون (ص٣٤٩).

عقدية فاصلة، وفي أصول الاستدلال عليها، وهي مسائل التقت فيها الطائفتان، وتوافقت عليها لفظا ومعنى، وإليك هذه المسائل على وجه الاختصار:

أولًا: في أصول الاستدلال:

١- أن الله تعالى لا يعرف وجوده إلا بالنظر؛ فلا يعرف بالفطرة، أو ضرورة العقل؛ وعلى ذلك: فأول واجب على المكلفين عند الطائفتين: هو معرفةُ اللهِ بالنظرِ والاستدلالِ على وجودِه، لا معرفته بالفطرة وضرورة العقل، مما يقتضي الإيمانَ به وتوحيدَه.

٢- النظر والاستدلال على وجود الصانع سبحانه بدليلٍ بدعيٍّ؛ وهو حدوثُ الأجسامِ بحلولِ الأعراضِ فيها؛ في سلسلة طويلة من الاستدلال الدقيق على هذه المسألةِ الجليَّة، الحاصلةِ بالفطرة، وبديهةِ العقل.

٣. تقديم دلالة العقل على النقل عند التعارض.

ثانيًا: في أصول العقيدة والتوحيد:

١- عدم ذكر توحيد الألوهية في أنواع التوحيد الذي دعت إليه الرسل، عليهم السلام.

٣- إثباتُ أسماءِ الله تعالى وأنها أعلامٌ محضة لا تتضمَّنُ وصفًا قائمًا به سبحانه؛ ما عدا الأسماءَ التي تُشتَقُّ من الصفات السبع الذاتيَّة عند الأشاعرة

٤- نفي قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى؛ سواء كانت فعلية أوفعلية ذاتية.

٥- نفيُ تسلسلِ المخلوقات؛ فهم ينفون دوامَ فاعليةِ الربِّ تعالى، وخالقيتِهِ.

٦- نفي الجهة عن الله تعالى؛ حذَرَ التجسيمِ والتركيب؛ مما دعاهم إلى أمور، منها:

- نفيُ علوِّ الله على خلقِهِ العلوَّ الذاتيَّ. اللائقَ بكمالِهِ وجلالِهِ، وعظمتِهِ وظهورِهِ.

- نفيُ النزولِ الإلهيِّ اللائقِ بكمالِهِ وجلالِهِ، ودنوِّهِ وقُرْبِهِ. وقد يقال: إن هذا داخل في نفي الأفعال الاختيارية، وإنما أفردتها لأهميتها.

ولَزِمَ من اشتراك الطائفتين في نفي الصفاتِ ـ كما تقدم ـ اتفاقُهما في مسائلَ من جهةِ الحقيقةِ والمعنى، وإنِ اختلفا فيها اختلافًا لفظيًّا؛ منها:

١ – القول بخلق القرآن؛ فقول متأخِّري الأشاعرة في معنى قول المعتزلة؛ إذْ وافقوهم على أنَّ كلام الله الذي هو القرآن المتلوَّ والمسموعَ، والمحفوظَ والمكتوبَ: مخلوقٌ؛ فليس لله في الأرضِ بيننا كلامٌ، بل ما في صدورِ الحُفَّاظِ ومصاحفِ الكَتَبةِ إنما هو خَلْقٌ من خلقِه، وصنعٌ مِنْ صنعِه؛ تعالى الله عن قولهما علوًّا كبيرًا، وقد صرح بالاتفاق بين الطائفتين في هذه المسألة الفخر الرازي[1]، وهو من أئمة الأشاعرة، كما صرح عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ) في كتابه المواقف ـ وهو من أئمة الأشاعرة ـ أنهم ـ أي الأشاعرة ـ لا ينكرون قول المعتزلة، أي: في كون القرآن مخلوقا[2].

٢– القول بنفي رؤية المؤمنين لربِّهم في الآخرة من جهةِ العُلوِّ؛ فهو عند المعتزلة: لا يُرَى مطلقًا، وعند الأشاعرة: يُرَى لكنْ لا من جهة العلوِّ، ولا من أيِّ جهة؛ فكأنَّهم نفوا صفة الرؤيةِ بِرَدِّها إلى صفة العلم؛ فوافقوا المعتزلة.

إذن فأهل السنة بحاجة إلى رد على الكشاف، وأقترح هنا اقتراحين اثنين:

أولهما: أن يقوم أحد علماء السنة المعاصرين بالرد على الكشاف، أو أن يُقْسَم الكشاف بين ثلة من طلبة الدراسات العليا النابهين للرد عليه، في جامعات أهل السنة، ويكون للطالب مشرفان، أحدهما شرعي، والآخر بلاغي؛ لأن المؤلف دسَّ كثيرا من اعتزاله من طريق البلاغة وهي الجهة نفسها التي أعجب الناس من أجلها بالكشاف. ولا

(١) قال ذلك في كتابه نهاية العقول، وهو مخطوط، ونقل نص كلامه شيخ الإسلام ابن تيمية في التسعينية (٢/٦١٨، ٥٩٦)، ووثقه المحقق من كتاب الرازي.

(٢) ينظر: المواقف في علم الكلام (ص٢٩٤).

بد أن يفيد هؤلاء ممن عني بالرد على الزمخشري، كابن المنيِّر والسكوني وكأبي حيان والطيبي، وغيرهم[1].

فإن لم يتيسر تنفيذ ذلك، فإلى الاقتراح:

الثاني: وذلك أن يتولى أحدُ علماء السنة اختصار الكشاف وتنقيته من الاعتزال، والاختصارُ أحد فنون التأليف السبعة التي لا يؤلف عاقل عالم إلا في واحد منها، كما يقول ابن حزم[2]، ومن العجب أنني على ما قرأت عن مختصرات الكشاف لم أجد أحدا من أهل السنة اختصر الكشاف، وهذا مما يحتم المبادرة بذلك. وإن من الاختصار أن تستل منه الفوائد العلمية والأوجه البيانية واللطائف التفسيرية، لتكون دانية للناظرين.

الرابع: أن علم البلاغة ـ وهو الأساس الذي بنى عليه الزمخشري تفسيره ونفذ من خلاله لتأييد اعتزاله، هذا العلم ـ بريء كل البراءة من البدعة والاعتزال؛ فإنه علم آلة وضع ليخدم علوم الشريعة، لا ليهدمها، فهو كعلم النحو وعلم أصول الفقه ومصطلح الحديث، والزمخشري وإن استغل علم البلاغة في نصرة مذهبه، كما تقدم بيانه، مع ما هو عليه من الجدال وحسن الخلابة، فإنه لا حجة له في ذلك، وهو محجوج بكل ما استنصر به من هذا العلم في باطل، بل الذي أجزم به ويجزم به كل من درس هذا العلم ـ البلاغة ـ أنه علمٌ يؤيد الحق، وينصر مذهب أهل السنة في أبواب الاعتقاد، وذلك أن البلاغة من حيث هي وصفٌ للكلام، إنما تقع في الآيات على ما يراه أهل السنة، لا ما يراه المعتزلة.

---

(1) قدمت رسالة ماجستير في كلية أصول الدين بجامعة الإمام، بعنوان المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير عرض ونقد. وظاهرٌ من العنوان أن الباحث لم يتناول من اعتزاليات الزمخشري إلا ما تعرض له ابن المنير، و سكت عمَّا عداه، وهو كثير.

(2) ينظر: فضل الأندلس (٢/١٨٦) (ضمن مجموع رسائل ابن حزم).

والزمخشري عفا الله عنه ـ لتعصبه الشديد لا يهمه أن يرد الحق، ويتعامى عن الأصول الصحيحة، وما تقتضيه قواعد البلاغة الواضحة ومسلماتها المعروفة، ولهذا تجده يراوغ عند النصوص التي تبطل مذهبه، ويستعمل أسلوب اللف والدوران كما يقال، ومن أوضح الشواهد في ذلك أنه قال عند قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾[البقرة: ١٦٧]: "(هُمْ) [يريد ضمير الفصل في الآية] بمنزلته في قوله:

هُمْ يُفْرِشُون اللِّبْدَ كُلَّ طِمِرَّةٍ

في دلالته على قوة أمرهم فيما أسند إليهم، لا على الاختصاص"[1].

فالزمخشري يجعل مجيء الضمير المسند إليه (هم) المسبوقِ بالنفي (ما)، والمخبرِ عنه باسم الفاعل (بخارجين) يجعل غرضه التقوية، لا الاختصاص، والذي عليه البلاغيون باتفاق أن مثل هذا التركيب يفيد الاختصاص[2]، فيكون المعنى: هؤلاء الكفار غير خارجين من النار، فيلزم منه خروج غيرهم ممن دخل النار وهو غير كافر، وهذا خلاف معتقد المعتزلة، فإنهم يرون أن أصحاب الكبائر لا يخرجون من النار، ولهذا لجأ الزمخشري ـ كما ترى ـ إلى القول بأن تقديم الضمير هنا ليس للاختصاص، وإنما هو للتقوية والتأكيد. وهذا تراجعٌ من الزمخشري عن القاعدة البلاغية المشهورة التي قررها هو نفسه في مواضع من تفسيره، كقوله عند آية البقرة في المؤمنين: ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، إن تقديم (هم) تعريض بأهل الكتاب وأنهم لا يوقنون بالآخرة[3].

ولقد أجاد ابن المنير في الرد عليه في هذا الموضع، وألزمه بما قاله في مواضع أخرى مما يخالف قوله هنا، مع اتفاق التركيب، استمع إليه يقول بعد أن أورد كلام جار الله:

---

(١) الكشاف (٢٤٣/١).

(٢) حكى الاتفاق الطيبي في حاشيته على الكشاف (١٨٧/٣).

(٣) ينظر: الكشاف (١٠٥/١).

"قال أحمد: قال محمود رحمه الله: (هم) ههنا بمنزلته في قوله: هم يفرشون ... إلخ، قال أحمد رحمه الله: أشدَّ ما أخفى في هذه الكلمات معتقدا، ورب صدره كلمات[1] فهو ينفس عن نفسه خناق الكتمان بما ينفثه منه في بعض الأحيان، وكشفُ ذلك أن يقال: لما استشعر دلالة الآية لأهل السنة على أنه لا يخلد في النار إلا الكافر، وأما العاصي – وإن أصر على الكبائر – فتوحيده يخرجه منها ولا بد وفاء بالوعد. ووجه الدلالة منها على ذلك أنه صدر الجملة بضمير مبتدأ، ومثل هذا النظم يقتضي الاختصاص والحصر لغة. وستمر للزمخشري مواضع يستدل فيها على الحصر بذلك، فقد قال في قوله تعالى: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴾ [الأنبياء:٢١] أن معناه لا ينشر إلا هم، وأن المنكر عليهم ما يلزمهم من حصر الألوهية فيهم. وكذلك يقول في أمثال قوله: ﴿وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾[النمل:٣] أن معناه الحصر أنه لا يوقن بالآخرة إلا هم، فإذا ابتنى الأمر على ذلك لزم حصر نفي الخروج من النار في هؤلاء الكفار دون غيرهم من الموحدين. لكن الزمخشري يأبى ذلك، فيعمل الحال من معارضة هذه الفائدة بفائدة تتم له على القاعدة، فيجعل الضمير المذكور يفيد تأكيد نسبة الخلود إليهم لاختصاصه بهم، وهم عنده بهذه المثابة، لأن العصاة وإن خلدوا على زعمه إلا أن الكفار أحق بالخلود، وأدخل في استحقاقه منهم. فسبحان من امتحنه بهذه المحنة على حذقه وفطنته! والله ولي التوفيق"[2].

وشاهد آخر أيضا على مخالفة الزمخشري صراحة لقواعد البلاغة إذا كانت تنقض مذهبه، وهو ما ذكره البهاء السبكي حين تحدث عن إفادة الاسم للثبوت، فإنه قال: "ليت

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) الانتصاف (بهامش الكشاف) (٢٤٣/١).

شعري! ما ذا يصنع الزمخشري في أنه لا يزال يصرح بدلالة الاسم على الثبوت والاستقرار ـ ولا شك أن المراد بالثبوت والاستقرار ثبوتُ المصدر الذي يشتق منه الاسم ـ ثم يقول: إن أسماء الله سبحانه مشتقات لا تستلزم صدق أصلها؟! فأيُّ ثبوت عنده في نحو: عليم وسميع إذا كان ينكر أصل العلم والسمع؟! ولكنه لا يزال يستعمل القواعد البيانية ما لم تغط عليه للبدعة الاعتزالية، فيعدل عنها"[1].

وحاصل اعتراض السبكي على الزمخشري في تصريحه أن الاسم يدل على الثبوت والاستمرار أن قول الزمخشري هذا لا يستقيم مع مذهبه في نفي الوصف المشتق منه الاسم؛ فإنه لا معنى لدلالة الاسم على الثبوت إلا ثبوتُ ما دل عليه من المعنى؛ فلا معنى لدلالة (عليم) على الثبوت إلا ثبوت العلم للمسمى. ونقول: لما استشعر الزمخشري مناقضة تقريره أن الاسم يدل على الثبوت لمذهبه في نفي الوصف قال: "إن أسماء الله مشتقات لا تستلزم صدق الأصل"، فلا يلزم بزعمه ـ مثلاً ـ اشتقاق (عليم) من العلم ثبوتُ العلم. وهذه دعوى لم يسندها الزمخشري إلى قائل، ولم يقم عليها دليلا، والجواب عنها بالمنع، فنقول: بل الاشتقاق يدل على صدق الأصل إما مطلقا، وإما في محل النزاع على أقل تقدير.

فالزمخشري كما ترى يتعسف في مخالفة القواعد لخدمة مذهبه، بل قد يخالف الجماهير، ومما يذكر له في ذلك اختيارُه في الكشاف أن (لن) تفيد تأبيد النفي، لتدل على امتناع رؤية الله المذكور في قوله تعالى لموسى: (قَالَ لَنْ تَرَانِي) [الأعراف ١٤٣]، فإنه قال

---

(١) عروس الأفراح (٣١/٢) (شروح التلخيص).

عند هذه الآية: "فإن قلت: ما معنى (لن)؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا)، وذلك أن (لا) تنفي المستقبل، تقول: لا أفعل غدا، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غدًا"[1].

ثم كان من الزمخشري ـ كما يقول شيخ مشايخنا ـ العلامة محمد عبد الخالق عضيمة أن فسَّر التوكيد بما يفيد معنى التأبيد، وأن منفي (لن) مستحيل الوقوع عقلا، فقال عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ﴾ [الحج: ٧٣]، قال: "و(لن) أخت (لا) في نفي المستقبل، إلا أن (لن) تنفيه نفياً مؤكدا، تأكيده ههنا الدلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيل مناف لأحوالهم، كأنه قال: محال أن يخلقوا"[2]، قال أبو حيان معلقا على ذلك: "وهذا القول الذي قاله في (لَنْ) هو المنقول عنه أن (لَنْ) للنفي على التأبيد"[3].

قلت: وسائر النحاة على خلاف ذلك، فلن عندهم لتأكيد النفي لا لتأبيده، ولو كانت للتأبيد لم تجئ التغيية بحتى بعدها في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُواْ مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُواْ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٢٢]، ولم يُقيِّد منفيُّها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، ولهذا قال ابن مالك رحمه الله في الكافية الشافية:

ومن رأى النفي بلن مؤبدا   فقولَه اردد، وخلافَه اعضدا[4]

وأشار ابن مالك في شرحه إلى أنه يعني الزمخشري.

---

(١) الكشاف (١/٥٠٧).

(٢) الكشاف (٢/٢٨٥)، وينظر أيضا: (٢/٢١٢، ٧٩).

(٣) البحر المحيط (٦/٣٩٠).

(٤) الكافية الشافيه مع شرحها للناظم (٣/١٥١٥).

فهذا ما يذكره الكثير عن اختيار الزمخشري في إفادة (لن) للتأبيد، والحقيقة أنه ليس أول من قال ذلك؛ بل صرح به قبله القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥.) في شرح الأصول الخمسة[١]، كما نسبه في كتابه متشابه القرآن إلى شيوخهم أي المعتزلة[٢].

كما وجدت أيضا عالما قبل الزمخشري جزم بأن (لن) للتأبيد، وهو معاصر لعبد الجبار،

ذلكم هو أبو منصور ابن الجَـبَّان (كان حيًّا سنة ٤١٦هـ)، وحديثه عن (لن) في كتابه شرح الفصيح في اللغة[٣]، ويقال: إنه كان معتزليا[٤]، وقد طبع كتابه المذكور سنة ١٩٩١م في العراق. فتبين بهذ التفصيل أن الزمخشري مسبوق بهذا القول في (لن)، وأن الذين سبقوه إليه هم أسلافه المعتزلة.

الخامس: ومما أنبه عليه أيضا، وهو تتميم لما ذكرته آنفا، وهو أن عبارات الزمخشري على سلاستها وقوتها سهلةٌ مأنوسةٌ في مجملها، يفهمها القارئ المتوسط، هذا في الغالب، وقد يعرض في كلامه لمصطلحات بلاغية، وقد يجمل القول ويوجز في بعض تحليلاته البيانية، فيصعب فهم مراده، ليترك للقارئ فرصة كي يتأمل ويعاود القراءة، وهذا يعرفه قراؤه، وحينئذ يراجع الباحث الحواشيَ التي وضعت عليه، ولا سيما حاشية الطيبي الموسومة بفتوح الغيب، وقد طبعت أخيرا، وطبعها غنيمةٌ؛ فإنها أجل حواشي الكشاف على الإطلاق، فإن لم يجدوا فيها ما يشفي، فأوصي بمراجعة المفسرين من أتباع مدرسة الكشاف الذين سلكوا طريقته وعنوا بالبلاغة القرآنية، فإن لهم اهتماما

---

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٢٦٤).

(٢) متشابه القرآن (٢٩٦/١).

(٣) ينظر: شرح الفصيح في اللغة (ص١١٠).

(٤) ينظر: مقدمة المحقق (ص٢٥).

ببيان مبهماته وبسط موجزاته، ولا سيما أصحابُ حواشي البيضاوي كالشهاب الخفاجي والقُونويِّ والشيخ زاده؛ لأن هؤلاء يعالجون عبارات أنوار التنزيل للبيضاوي، وهو تفسير مختصَر من الكشاف. فمن ذلك أن الزمخشري قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [التوبة: ١١١]: "ولا ترى ترغيباً في الجهاد أحسن ولا أبلغَ من هذه الآية"[١]، ثم جاء بعده الشهاب الخفاجي، وساق عبارة الكشاف، وأردفها قائلا: "لأنه أبرزه في صورة عقد، عاقِدُه ربُّ العزة، وثمنه ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ولم يجعلِ المعقودَ عليه كونهم مقتولين فقط، بل إذا كانوا قاتلين أيضا، لإعلاء كلمته ونصر دينه، وجَعَله مسجَّلا في الكتب السماوية، وناهيك به من صكٍّ، وجَعَل وعده حقًا، ولا أحد أوفى مِن واعِدِه، فنسيئتُه أقوى من نقدِ غيره، وأشار إلى ما فيه من الربح والفوز العظيم، وهو استعارة تمثيلية؛ صوَّر جهاد المؤمنين وبذلَ أموالهم وأنفسهم فيه، وإثابةَ الله لهم على ذلك الجنة، بالبيع والشراء، وأتى بقوله: (يُقَاتِلُونَ) إلخ، بيانا لمكان التسليم، وهو المعركة، وإليه الإشارة بقوله صلى الله عليه وسلم: (الجنة تحت ظلال السيوف)، ثم أمضاه بقوله: (وَذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)"[٢].

وبعد، فهذه كلمات كاشفة عن كشاف الزمخشري، وكم كنا نود لو أن مؤلفه قصره على بلاغة القرآن، ولم يتعرض فيه لغير ذلك من مسائل الاعتزال وغيرها مما شان كتابه، وهذه أمنية قديمة تمناها قبلي ابن المنير في الانتصاف، يقول معلقا على

---

(١) الكشاف (٢/ ٢١٦).

(٢) حاشية الشهاب (٤/ ٣٦).

بعض كلام للزمخشري: "فليت الزمخشريَّ لم يتحدث في تفسير القرآن إلا من حيث علمُ البيان، فإنه فيه أفرس الفرسان، لا يجارى في ميدانه، ولا يمارى في بيانه"[1].

* * *

(١) الانتصاف (١/٦٢٨).

الخاتمة والنتائج:

ثمة أمور أذكر بها في هذه الخاتمة:

١. أن لتفسير الكشاف منزلة لا تدفع بين كتب التفسير.

٢. عدم صحة القول بهجر الكشاف وترك الرجوع إليه، كما ذهب إليه بعض العلماء.

٣. أن أهم ما تميز به الزمخشري عناية ببلاغة القرآن.

٤. أن من أكبر الأسباب في إجادته في التفسير البلاغي تمكنه من علوم العربية: النحو والبلاغة والأدب.

٥. أن مؤلفه وظَّف كتابه لخدمة مذهبه الاعتزالي، مستعينا بعلومه.

٦. أنه لا بد من الرد على اعتزالياته ردا على وفق منهج أهل السنة والجماعة أو اختصار الكتاب وتنقيته من المخالفات الاعتزالية وغيرها، حتى ينتفع به.

وهناك مسائل وفوائد جرى التنبيه عليها في طيات الصحائف، نسأل الله أن يعفو عن الزمخشري ويتجاوز عنا وعنه بمنه.

* * *

المصادر والمراجع[1]

١. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد، المدينة، ١٤٢٦هـ.

٢. أساس البلاغة: جار الله الزمخشري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.

٣. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤. إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: مصطفى صادق الرافعي، مطبعة المقتطف والمقطم، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٤٦هـ.

٥. الانتصاف من صاحب الكشاف: ناصر الدين ابن المنير، (بهامش الكشاف).

٦. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان النحوي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٩هـ.

٧. بديع القرآن: ابن أبي الإصبع المصري، تحقيق حفني محمد شرف، مكتبة نهضة مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ.

٨. البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

١٠. البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

١١. البلاغة تطور وتاريخ: د.شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، مصر.

١٢. البلاغة في ضوء مذهب السلف في الاعتقاد: د. عبد المحسن العسكر، (مطبوع ضمن السجل العلمي لندوة الدراسات البلاغية الواقع والمأمول)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٢هـ.

---

(١) ما كان دون تاريخ فهو هكذا في الأصل.

١٣. بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها (شرح مختصر صحيح البخاري): أبو محمد ابن أبي جمرة الأندلسي، مطبعة الصدق الخيرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ.

١٤. البيان والتبيين: أبو عثمان الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٥. التحبير في علم التفسير: جلال الدين السيوطي، د. فتحي فريد، دار المنار، القاهرة، ١٤٠٦هـ.

١٦. تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ابن أبي الإصبع المصري، تحقيق د.حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

١٧. التراث البلاغي والنقدي للمعتزلة: د. وليد قصاب، درا الثقافة، الدوحة، ١٤٠٥هـ.

١٧. التسعينية: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. محمد العجلان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٨. تغليق التعليق على صحيح البخاري: الحافظ ابن حجر، تحقيق سعيد القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٩. تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، ١٩٨٤م.

٢٠. التفسير المنير: د. وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٠. تفسير النسفي: عبد الله بن أحمد النسفي، دار إحياء الكتب العربية. مصر.

٢١. التفسير والمفسرون: د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الرابعة، ١٤٠٩هـ.

٢٢. التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في تفسير الكتاب العزيز: أبو علي السكوني، (مخطوط بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ٤٩٠٢)

٢٣. تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات (شرح شواهد الكشاف): محب الدين أفندي (مطبوع بآخر الكشاف).

٢٤. حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي: مطبعة بولاق، مصر، ١٢٨٣هـ.

٢٥. الخصائص: أبو الفتح ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

٢٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٧. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قرأه محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٨. ديوان الزمخشري: شرح فاطمة يوسف الخيمي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٢٩. ربيع الأبرار ونصوص الأبرار: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٠. الرد على البكري: شيخ الإسلام ابن تيمية، الدار العلمية، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٣١. الزواجر عن اقتراف الكبائر: أحمد ابن حجر الهيتمي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٩٨هـ.

٣٢. السنة: أبو بكر الخلال، تحقيق د. عطية الهلالي، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٣. سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.

٣٤. شرح الأصول الخمسة: القاضي عبد الجبار، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم. تحقيق د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

٣٥. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: أبو القاسم اللالكائي، تحقيق د. أحمد الغامدي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٦. شرح الفصيح في اللغة: أبو منصور الجبّان، تحقيق د.عبد الجبار القزاز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٣٧. شرح المفصل (الموسوم بالتخمير): صدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٣٨. شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الدكتور عبد الله بن علي البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة، ١٤٠٦هـ.

٣٩. صحيح البخاري: ضبطه د.مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، اليمامة للطباعة، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ.

٤٠. طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، تحقيق د. محمود الطناحي وزميله، هجر للطباعة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٤١. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي، تصحيح سيد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف، مصر، ١٣٣٢هـ.

٤٢. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي، (ضمن شروح التلخيص)، مطبعة بولاق، مصر، ١٣١٧هـ.

٤٣. العلماء العزاب: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ.

٤٤. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: محمد بن إبراهيم الوزير، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٥ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري: الحافظ ابن حجر، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، مصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٤٦. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: شرف الدين الطيبي، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف د.محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، طبع جائزة دبي الدولية للقرآن، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٤٧. فضل الأندلس: أبو محمد بن حزم، (ضمن مجموع رسائل ابن حزم)، تحقيق د. إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧م.

٤٨. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق د. محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات والإسلامية، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٤٩. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله الزمخشري، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣١٨هـ.

٥٠. كشف الظنون: حاجي خليفة، تصوير دار العلوم، بيروت.

٥١. لسان الميزان: الحافظ ابن حجر، طبع مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٣١هـ.

٥٢. متشابه القرآن: القاضي عبد الجبار، تحقيق د. عدنان زرزور، دار التراث، القاهرة.

٥٣. المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

٥٤. المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي: محمود حسني محمود، مؤسسة الرسالة ودار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥٥. المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف للزمخشري عرض ونقد: صالح غرم الله الغامدي، دار الأندلس، حائل، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٥٦. المصباح: بدر الدين بن مالك، تحقيق د. حسني عبد الجليل ، مكتبة الآداب، مصر.

٥٧. معجم الأدباء: ياقوت الحموي، طبعة دار المأمون، مصر، الطبعة الأخيرة.

٥٨. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: د.أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي،١٤٠٣هـ.

٥٧. معيد النعم ومبيد النقم: تاج الدين السبكي، طبع ليدن، ١٩٠٨م

٥٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك وزميله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢م.

٥٩. مفاتيح الغيب (تفسير الرازي): فخر الدين الرازي، المطبعة البهية المصرية، مصر، ١٣٥٧هـ.

٦٠. المفصّل في علم العربية: جار الله الزمخشري، دار نشر الكتب الإسلامية، باكستان.

٦١. مقدمة ابن خلدون، تصوير دار الفكر، بيروت.

٦٢. مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٦٣. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية: شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د.محمد رشاد سالم، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ.

٦٤ـ منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه: د. مصطفى الصاوي الجويني، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.

٦٤. المواقف في علم الكلام: عضد الدين الإيجي، عالم الكتب، بيروت

٦٥. الموضوعات: أبو الفرج ابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٠٧هـ

٦٦. ميزان الاعتدال: الذهبي، تحقيق علي بن محمد البجاوي، دار الفكر، بيروت.

٦٧. النصيحة الكافية: شهاب الدين الفاسي (زَرّوقُ)، ضبط نصه قيس بن محمد آل الشيخ مبارك، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، مكتبة الظلال، الأحساء، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٦٨. النظم القرآني في كشاف الزمخشري: د.درويش الجندي، دار نهضة مصر، ١٩٦٩م.

٦٩. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: أحمد المقري، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٧٠. نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي): تحقيق أحمد حاج محمد عثمان ومحمد كمال علي وأحمد بن عبد الله بن علي الدروبي (ثلاث رسائل دكتوراه غير منشورة) جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين.

٧٠. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد ابن خلكان، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ.

* * *